

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف-إخاء-عدل



وزارة الصيد والاقتصاد البحري

الاستراتيجية الوطنية للتسيير المسؤول لتنمية مستدامة
لقطاع الصيد والاقتصاد البحري 2015 2019

فبراير 2015

الجزء الأول: تشخيص القطاع

3

4

1. عناصر ذات الصلة بقطاع الصيد والاقتصاد البحري

1.1 الثروة السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا:

2.1 المصايد البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

3.1 أنظمة الاستغلال المتبعة في مجال الصيد البحري:

1.3.1 في مجال الصيد التقليدي والشاطئي:

2.3.1 في مجال الصيد الصناعي:

4.1 ترقية وتنمية المنتجات البحرية:

1.4.1 شعب معالجة وتنمية المنتجات البحرية:

2.4.1 شعب توزيع المنتجات البحرية:

5.1 البنية التحتية الخاصة بالصيد البحري:

6.1 الصيد القاري وزراعة الأسماك:

7.1 الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري:

1.7.1 التسيير المستدام للصيد البحري:

2.7.1: الريع:

3.7.1 تعزيز قدرات تسيير القطاع :

2. الأداء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد

1.2. الإسهام في خلق الثروة

2.2. المساهمة في موارد الميزانية

3.2. المساهمة في العائدات من العملات الصعبة

4.2. المساهمة في خلق فرص العمل

5.2. المساهمة في الأمن الغذائي

3. تقييم فاعلية السياسات العمومية في القطاع

1.3. حفظ وحماية الثروة

2.3. الاندماج المتزايد لقطاع الصيد في الاقتصاد الوطني

3.3. تنمية الصيد التقليدي والشاطئي بشكل محكم فيه مع ضمان تنوعه واحترافه

4.3. تحسين نظام حكامة المصايد

الجزء الثاني: استراتيجية التسيير المسئول من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري

السياسات المرجعية للاستراتيجية القطاعية للفترة 2015 - 2019

2.1 الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

عناصر الإطار القطاعي

الإستراتيجية الإفريقية للصيد وتربية الاحياء المائية

النهوض بالنمو الأزرق

الرؤية الإستراتيجية للتسيير المسئول والتنمية المستدامة لقطاع الصيد

الرؤية الاستراتيجية

المحاور الاستراتيجية

المحور الأول: تحسين المعرفة بحالة الموارد السمكية ومحيطها

المحافظة على سلامة البيئة البحرية والشاطئية

تقييم حالة وديناميكية المخزونات القابلة للاستغلال

تعزيز قدرات البحث

المحور الثاني: التسيير الأمثل والاستغلال الأنجع للموارد السمكية

استصلاح المصايد

تسيير تخصيص الموارد والنفاد إليها

تعزيز رقابة الصيد

المحور الثالث: تعزيز اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني

.....25.....	تطوير البنى التحتية وصناعات تثمين المنتج
.....26.....	الإسهام في الأمن الغذائي
.....26.....	تطوير التكوين الفني والمهني
.....27.....	تعزيز الرقابة الصحية وجودة المنتجات
.....27.....	المحور الرابع: النهوض بتنمية الصيد القاري وتربية الاحياء المائية
.....27.....	تطوير الصيد القاري وتربية الاحياء المائية
.....28.....	تعميق المعارف والخبرات التخصصية
.....28.....	زيادة إنتاج الصيد القاري وتربية الاحياء المائية
.....28.....	المحور الخامس: تطوير الشؤون البحرية
.....28.....	تعزيز الأمن والسلامة البحرية
.....29.....	تحسين حكامه الشاطئ والمجال البحري العمومي
.....29.....	تعزيز حماية البيئة البحرية
.....29.....	تطوير النقل البحري والنهري
.....30.....	تطوير المهن البحرية المساعدة
.....30.....	تحسين تسيير العمالة البحرية
.....30.....	المحور السادس: تعزيز الحكامة
.....31.....	مواءمة الإطار القانوني
.....31.....	تعزيز التشاور مع المهنيين والفاعلين الآخرين والشركاء
.....31.....	النهوض بالشفافية
.....32.....	تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي
.....32.....	تطوير التعاون في مجال التسيير المسؤول
.....33.....	دعم مصالح تنفيذ الإستراتيجية
.....33.....	أهداف الإستراتيجية بالأرقام
.....35.....	تطور النتائج الاقتصادية لقطاع الصيد في أفق 2020
.....37.....	ملحق
.....39.....	خطة العمل 2015 - 2019

يعود قطاع الصيد على موريتانيا بنتائج اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى، كما يحتل مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته المعتبرة في العائدات والتشغيل والتوازنات الاقتصادية الكبرى والأمن الغذائي. ويعتبر قطاع الصيد مصدرا دائما للثروة و مجالا خصبا لخلق القيمة المضافة.

وترمي الإستراتيجية الجديدة إلى توجيه العمل الحكومي خلال الفترة 2015 - 2019 في قطاع الصيد، وتسعى إلى التوفيق بين أهداف القطاع وتوجهات السياسة الحكومية في مجالات التنمية وتوطين الكميات المصطادة والحكمة الرشيدة ومحاربة الفقر.

وسيتيح اعتماد الإستراتيجية الجديدة توطيد المكاسب ويضمن انسجام تطوير القطاع في ظل التغييرات المؤسسية التي حصلت مؤخرا وخاصة مع إنشاء منطقة حرة في نواذيبو وأكاديمية بحرية.

وقد تم إعداد هذه الإستراتيجية ضمن الإطار المرجعي للسياسية العامة وخاصة:

- برنامج الحكومة المتعلق بالحكمة الرشيدة والتنمية المستدامة والشفافية؛
- الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر؛
- الإستراتيجية الإفريقية الشاملة في مجال الصيد وزراعة الأسماك؛
- مبادرة النمو الأزرق.

وقد انطلق مسار إعداد هذه الإستراتيجية مع البيان المقدم إلى مجلس الوزراء بتاريخ 4 سبتمبر 2014 والذي تضمن وثيقة الإطار التصوري لهذه الإستراتيجية. وقد أريد لهذا المسار أن يكون شاملا ومنطلقا من الاحتياجات الذاتية، خلال فترة 6 أشهر، مما سمح لجميع الفاعلين العموميين والخواص والشركاء الفنيين والماليين المساهمة بشكل مكثف ونشط في إعداد هذه الإستراتيجية خلال ورشات العمل الوطنية التي استعرضت مجموعة من التقارير أعدتها فرق عمل متخصصة وكذا مشروع الإستراتيجية.

ويتعلق الجزء الأول من هذه الوثيقة بتشخيص تنفيذ سياسات قطاع الصيد والاقتصاد البحري بينما يتناول الجزء الثاني الأهداف والمحاور ذات الأولوية خلال الفترة 2015 - 2019.

في حين يستعرض الجزء الأخير من هذه الوثيقة خطة عمل مطابقة لإطار الاستثمارات من أجل بلورة رؤية شاملة للنشاطات التي سيتم تنفيذها أو إعدادها في السنوات الخمس اللاحقة، وفقا لتوجيهات الإستراتيجية وسيتمكن كذلك من تزويد القطاع بإطار برنامجي مناسب، بما يضمن تناسق جهود الأطراف المعنية وتشجيع الشراكة وتحفيز التمويلات وتسهيل متابعة وتقييم تنفيذه.

1. عناصر ذات الصلة بقطاع الصيد والاقتصاد البحري

1.1 الثروة السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا:

يمتد الشاطئ الموريتاني من دلتا نهر السنغال وحتى حافة خليج الرأس الأبيض ويبلغ طول واجهته البحرية 720 كيلو متر مربع وتمتلك الجمهورية الإسلامية الموريتانية منطقة اقتصادية خالصة تقدر بمائتي ميل مساحتها 234000 كلم مربع مع حيازتها لجرف قاري عريض 39000 كلم مربع، تعرف هذه المنطقة بوفرة وتنوع مواردها السمكية ذات الجودة التجارية العالمية ، وقد تم التعرف علي 600 عينة من الأسماك من ضمنها 200 عين ذات قيمة تجارية وقابلية للتسويق .

يعتبر تنوع الثروة السمكية في الشواطئ الموريتانية ناتج عن تلاقي عوامل مناخية وظواهر طبيعية نادرة كظاهرة الإبلونيك ومالها من دور بارز في تكاثر العينات السمكية ينضاف إلي ذلك الدور الذي يلعبه الجزء الشرقي لحوض أركين كمخزون غذائي خصب وملائم لعمليات تكاثر السمك بمناخه المناسب لعمليات نمو الأسماك في منطقة خالية من التلوث البيئي كما تشمل في نفس الوقت أكبر محمية بحرية في إفريقيا (الحظيرة الوطنية لآركين).

لقد ظل الوسط البيئي البحري في موريتانيا محصور علي أنشطة الصيد البحري إلا أنه في الآونة الأخيرة عرف أنماطا جديدة من الاستغلال المكثف والتي لا تخلو عادة من انعكاسات بيئية يجب التعامل معها بحزم وتتمثل أساسا فيما يلي: (i) تزايد أنشطة النقل البحري في السواحل الموريتانية خاصة حاملات النفط العملاقة، (ii) تشييد البني التحتية ووجود تجمعات حضرية في منطقة الساحل، (iii) عمليات البحث عن النفط والغاز في أعالي البحر وآثار استغلاله (vi) الاستغلال المنجمي في المناطق المتاخمة للشاطئ، (v) تطوير الأنشطة الزراعية عموديا وأفقيا في مناطق دلتا النهر بما يستوجب من تحكم معقلن في المياه وأفقيا لما يترتب عليه من انعكاسات بيئية مصاحبة (المدخلات الزراعية، استخدام المبيدات الحشرية).

حافظ الوسط البيئي في المنطقة الاقتصادية الخالصة على درجة نقاء جيدة نسبيا ويبرز هذا جليا إذ ما قارنا نسبة التلوث البحري المسجلة وتأثيرها الطفيف على الأحياء البحرية في هذه المنطقة الجغرافية شبه الخالية من الاستيطان البشري. لذلك يترتب علينا وضع نظام تشريعي ملائم والعمل على تعزيز آليات تسيير مندمج للمناطق البحرية والمياه الإقليمية والشاطئية قبل الشروع في أي استغلال في هذا الوسط البيئي الحساس.

وعلاوة على مخاطر وضغوط الاستخدام البشري لهذا الوسط تأتي انعكاسات التقلبات المناخية ذات الآثار المختلفة على طبيعة المنطقة الجنوبية من الساحل الموريتاني حيث تتواجد المحزونات السمكية ولذا تبرز ضرورة السهر على التسيير المستديم والمسؤول لهذه الأملاك وذلك من خلال اتخاذ الترتيبات القانونية والتأسيسية الضرورية الكفيلة بحمايتها.

2.1 المصايد البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

تتوزع المصائد الموريتانية إلي ستة مجموعات رئيسية من بينها أربعة مصائد للثروة السمكية القاعية واثنان من المصائد السطحية.

وتتمتاز الثروة القاعية بوجودها الدائم في المياه الخاصة للتشريع الموريتاني أما الثروة السطحية فتعتبر ثروة مشتركة يتم تسييرها في إطار التعاون الإقليمي. وتشكل هذه المصائد مجموعات تتوزع علي النحو التالي:

- مصيدة رأسيات الأرجل (الإخطبوط، الحبار، الحبار الرخوي)
- مصيدة العينات القاعية الشاطئية وأسماك العمق (المرجان، الميرو، سمك موسي، القرش، سلطان إبراهيم، النازلي)
- مصيدة القشريات (الجمبري الشاطئي، وجمبري الأعماق، جراد البحر، سرطانات الأعماق)
- مصيدة الرخويات ثنائية الصدفة (تتوفر مخزونات غير مستعملة من المحار لأسباب عائدة إلى عوامل فنية أو صحية)
- مصيدة صغار العينات السطحية (السردنيل، السردين، ال شرنشار، الماكارو، الأتمالوزا، الأنشوفة، صغار التونيدات، البوري، الكربين)
- مصيدة التونيدات الكبيرة (الباكور، الباتيدو، سيوف البحر)

ورغم التقلبات المناخية داخل المحيط الأطلسي وتأثير تيار كناري نجد أن مجهود الاصطياد المقبول (المردودية القصوى) ظل يتراوح من 5,1 مليون إلى 8,1 مليون طن مع المحافظة على توازنات الوسط البيئي البحري.

وأبرزت حصيلة الاجتماع الأخير لفريق العمل العلمي التابع للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد المنعقد (دجنبر 2014). حالة الثروة القاعية حيث كانت تعيش ظروف استغلال مفرط ومتزايد عن السابق. أخضعت بعده لتقويم كان من نتائجه في السنوات 3 الأخيرة تحقيق قفزة نوعية إذ ظهرت مؤشرات الكثافة على عشرين عينة، كما لوحظ انخفاض مجهود اصطياد الإخطبوط حيث تناقص من % 25 سنة 2012 إلى % 17 سنة 2013. وتشير توقعات الاصطياد إلى إمكانية الحصول على مستوى اصطياد مقبول في منطقتنا الاقتصادية الخالصة يقدر ب 2,1 إلى 5,1 مليون طن دون كمية اصطياد المحاريات 300000 طن.

كما توفرت لدى بعض العينات السطحية مقدرات تنموية بارزة كما هو الحال لدى مخزون السردين في المخزون (ج) المشترك شمال البلاد.

3.1 أنظمة الاستغلال المتبعة في مجال الصيد البحري:

تتبع أنماط مختلفة من استغلال الثروة السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة فهناك السفن التي ترفع العلم الوطني وسفن أخرى من أصول أجنبية، ويمكن تقسيم هذه الأنماط إلى ثلاث فئات أساسية وهي:

- مجال الصيد التقليدي: الأسطول الوطني أو المؤجر،
- مجال الصيد الشاطئي (أسطول وطني أو مؤجر أو أجنبي) ويشمل زوارق الصيد غير المجسرة وذات شباك دائرية،
- مجال الصيد الصناعي: (الأسطول الوطني أو المؤجر أو الأجنبي).

وتعمل مختلف الفئات حسب أنظمة محددة للاستغلال: (i) نظام اقتناء البواخر بالنسبة للأسطول الوطني، (ii) نظام التاجير (زوارق شاطئية أو بوآخر توجر أساسا من طرف مصانع عاملة على اليابسة في مجال الصيد القاعي أو السطحي)، (iii) نظام الرخص الحرة (يتعلق بالأساطيل العاملة في إطار اتفاقيات الصيد البحري).

1.3.1 في مجال الصيد التقليدي والشاطئي:

لقد سجل أسطول الصيد التقليدي تزايدا ملحوظا في السنوات الأخيرة (وهو في الأساس يمارس اصطياد الأخطبوط). وارتفع عدد الزوارق من 4000 سنة 2007 إلى أكثر من 7000 زورق في سنة 2013. وخلال سنة 2010 تم ترقيم 5910 من الزوارق مثلت فيها نسبة الزوارق المتعطلة % 26 وذلك علي

امتداد الشاطئ. وقد بدأت حملة ترقيم الزوارق 2006 وحقت تقدما ملموسا رغم بعض النواقص الطفيفة التي صاحبته.

وبناهر عدد البواخر المصنفة في فئة الصيد التقليدي 100 باخرة في موريتانيا وهي عاملة أساسا في اصطياد الأخطبوط ، إلا أن معدل نشاطها ما يزال ضعيفا نسبيا (يلاحظ أن نصف هذا الأسطول عامل حاليا) ، أما الأسطول الأجنبي العامل بانتظام في المياه الموريتانية فيتشكل أساسا من وحدات الصيد العاملة بالشباك الدائرية (وتتكون كل وحدة من زورقين) تعمل في المصائد السطحية وفي الوقت الحالي يمكن تعداد 450 وحدة صيد تعمل بالشباك الدائرية من بينها 150 تعمل بنظام الرخصة الحرة في إطار اتفاقية الصيد المبرمة مع السنغال وما يزيد علي 300 تعمل بنظام التأجير.

وفي هذا السياق يعاني الولوج إلي الصيد التقليدي لحد الساعة من معوقات نذكر منها نقص منظومة تشريعية متخصصة علاوة على التداخل في الصلاحيات المتعلقة بأنظمة تسيير الأساطيل هذا في وقت تبرز فيه أهمية قطاع الصيد التقليدي نظرا لتزايد كميات الاصطياد فيه كما يعد من ضمن المعوقات عدم تطوير استصلاح المصائد ونقص الدعم التنموي لمقدرات الصيد التقليدي (مثلا مواصلة الولوج الحر والمجاني لثروة) تطوير أسواق جديدة (الزيوت ودقيق السمك مثلا). وخلق ديناميكية تنموية متناسقة مع مختلف قطاعاته.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة تزايدت عمليات الاصطياد في مجال الصيد التقليدي بصفة إجمالية مسجلة تقدما ملحوظا حيث كانت الكمية أقل من 100000 طن سنة 2009 ووصلت أكثر من 344000 طن سنة 2013 (من ضمن هذه الكمية 287000 طن من صغار العينات السطحية). ويفسر جزء كبير من هذا التطور الحاصل في مجهود الاصطياد بوفرة العينات السطحية (السردين والشوكيات) وربط هذا الحدث بأتساع مصانع دقيق السمك واستخدام منشآت جديدة.

وتعتبر المنطقة الشمالية مركزا أساسيا لنشاطات الاصطياد في مجال الصيد التقليدي والشاطئي، وتتجلى هذه الصورة في الاكتظاظ الحاصل فيها من خلال منظومة الإنتاج التقليدي وتزيد المصانع المتخصصة بها وتنوع الأسماك المصطادة لتلبية حاجيات الأسواق وتشغيل المصانع الموجودة في المنطقة.

2.3.1 في مجال الصيد الصناعي:

لقد أنخفض عدد بوخر أسطول الصيد الصناعي القاعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا في الفترة الممتدة من 2002 وحتى 2013 منتقلا من العدد 380 إلي 137 باخرة، ويفسر هذا الانخفاض بعدة عوامل منها مراجعة اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي (بروتوكول 2012-2014) الذي أدى إلي توقف نشاط السفن المصطادة للرأسيات الأرجل علاوة علي توقف نشاط الأساطيل الأجنبية كالصينية والأوروبية و ينضاف إلي ذلك توقف نشاط البواخر الوطنية(تهالك الأسطول الوطني). وفي سياق متصل سجل دخول 10 سفن جديدة تصطاد رأسيات الأرجل تابعة لشركة هوندونغ وتعمل في إطار اتفاق مبرم مع هذه الأخيرة في مجال الصيد السطحي، ويعتبر اصطياد رأسيات الأرجل النشاط الأساسي للأسطول القاعي حيث يشكل معدل % 70 من الكميات المفرغة وتناقصت هذه الكميات في مجملها بنسبة قدرت ب % 40 وذلك في الفترة الممتدة من 2001 وحتى 2013 مسجلة على التوالي 68000 طن إلى 40000 طن.

ويتأرجح عدد السفن الأسطول الصناعي السطحي العامل في موريتانيا ما بين العدد 50 و 100 باخرة سنويا في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013 وقد حصلت 50 باخرة صيد سطحي على ترخيص سنة 2013 وقد كان أسطول الصيد السطحي إلى وقت قريب يتشكل من بوخر أجنبية تعمل في إطار الرخص الحرة أو نظام الاستئجار وفي سنة 2012 وبموجب رخصة وطنية دخلت 8 سفن ذات شباك دائرية تابعة للشركة هوندونغ لتزاول عملها في المياه الموريتانية.

لقد بلغ اصطياد العينات الصغيرة السطحية أوجه في سنة 2010 حيث وصل إلى ما يقارب 2,1 مليون طن وهي كميات معتبرة للغاية إلا أنه من الملاحظ حدوث تراجع عائد لانسحاب جزء كبير من الأساطيل الأجنبية التي كانت تعمل بنظام الرخص الحرة. وقد قدرت الكميات المصطادة في مجال الصيد الصناعي السطحي بحوالي 600000 طن سنة 2013 من ضمنها ما يقارب 40% من السردينل.

وعلى الرغم من الزيادة المعتبرة من الكميات المصطادة من قبل الصيد التقليدي خلال العشرية الأخيرة خاصة اصطياد العينات السطحية مازال الصيد الصناعي مهيمنا على المنتج السمكي حوالي 80% من إجمالي الكميات المصطادة (تقدر بحوالي 2,1 مليون طن في سنة 2011) وقد مثلت الثروات القاعية حوالي 9% من إجمالي الاصطياد وحوالي 40% من قيمته.

وفي السياق نفسه تستغل مصائد التونة والعينات المرتبطة بها من طرف بواخر متخصصة تزاول نشاطها في دول غرب إفريقيا ككل وهي تعمل في موريتانيا في إطار اتفاقيات صيد موقعة بين بلادنا والاتحاد الأوروبي أو اليابان أو السنغال وقد بلغت الكميات المصطادة من التونة حوالي 47000 طن في سنة 2013 وسادت عينة البستاو الكمية المصطادة.

4.1 ترقية وتنمين المنتجات البحرية:

تسوق المنتجات البحرية الموريتانية في حالتها الخام، بشكل عام، أو في أغلب الحالات علي شكل منتجات طازجة تعرض في السوق المحلي أو لغرض التصدير شأنها في ذلك شأن المنتجات المجمدة التي توجه أساسا للتصدير إلى الخارج وتبقي عمليات التنمين محدودة ومنحصرة في (نزع الرؤوس أو الزعانف أو الأحشاء أو الشرائح المجمدة). أو أحيانا أتباع إجراءات تقليدية للتحويل (كالتجفيف أو التملح إلخ...)

ويطال مجال تحويل المنتجات صناعيا (الدقيق والزيت السمكية). ويندر تحويل المنتجات إلى مواد معلبة أو وجبات غذائية طازجة.

توجه معظم منتجات المصائد الموريتانية إلى التصدير (نسبة أكثر من 90%) يتم تسويق المنتجات المجمدة غير المصنعة عبر قناة الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، كما يتم تصدير المنتجات الطازجة أو المعدة وفق النظام الجمركي المعمول به في هذا المجال.

1.4.1 شعب معالجة وتنمين المنتجات البحرية:

لقد تزايدت مصانع المعالجة للمنتجات البحرية علي اليابسة من 50 مصنع سنة 2006 إلي 94 مصنع سنة 2014 من ضمنها نسبة 97% معتمدة لدي الأسواق الأوروبية ومستجيبة للمعايير المطلوبة لهذا الغرض، وتعزى الزيادة الكبيرة في عدد المصانع أساسا إلي زيادة مصانع دقيق السمك، التي قدرت الاستثمارات فيها بعشرات ملايين من الدولارات وتوجد نسبة 70% من مصانع التحويل والمعالجة بمدينة نواذيبو وحدها، أما النسبة المتبقية فتعمل بأنواكشوط 28 PK بالنسبة لمصانع دقيق السمك، وتعاني المصانع من عجز كبير في الطاقات التخزينية إذ لا تتعدي طاقتها الحالية 12000 طن، كما أن ندرت وغلاء أسعار الطاقة الكهربائية معوقا آخر يضاف إلي صعوبة الولوج إلي القروض الجموعية الملائمة لخصائص القطاع، كما أن عدم ملائمة نظام التكوين المتبع في مهن شعب التنمين هو الآخر من العوائق الحقيقية أمام مصانع الصيد البحري.

وعلاوة على ما سبق تواجه شعبة تنمين منتجات الصيد نقصا حادا في أماكن الإنتاج المعدة لهذا الغرض (سوق السمك أنواكشوط-خليج الراحة - المناطق الصناعية - البني التحتية المخصصة للتفريغ... إلخ). كما يعد غياب تنظيم هيئات الفاعلين عائقا كبيرا أمام تحقيق شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص.

كما تعاني شعبة تئمين الثروة القاعية من معوقات جمة خاصة شعبة رأسيات الأرجل المجمدة التي تعيش حالة ضعف الإنتاج (الجوانب الفنية والاقتصادية)، علاوة على الخسائر المترتبة بعد الاصطياد لأسباب تعود أساسا لانعدام وجود منظومة للتبريد قادرة على مواكبة استكمال مسلسل الإنتاج.

وتعد العلاقة العضوية القائمة في مجال التئمين بين تحسين الظروف الصحية والسعي إلي اعتماد معايير الجودة المطلوبة تحدي يجب التغلب عليه لتدعيم وتطوير المؤسسات القائمة والعمل على إبراز علامة تجارية مميزة للمنتوج الموريتاني (التصديق على المنتج).

ويشكل التطور المذهل لمصانع دقيق السمك، بدون شك، خلال السنوات الأخيرة أحد أبرز الأحداث التي طبعت تاريخ قطاع الصيد البحري في موريتانيا. ففي الوقت الحاضر يوجد 29 مصنع طاحن بطاقة إنتاجية نظرية تقارب مليون طن هذا في وقت حصلت فيه 11 مصنع على الترخيص وهي الآن قيد التشييد. وتقدر كمية صغار الأسماك السطحية المعالجة في مصانع الطحن ما يربو على 300000 طن.

إن هذا الخيار التكنولوجي والاستراتيجي (التصنيع في أعالي البحر وعلو اليابسة) بغية تئمين منتوجات صغار العينات السطحية تترتب عليه مشاكل جمة، لا تتماشى مع معطيات هدف دمج هذا القطاع في نسيج الاقتصاد الوطني، إذ تعد نسبة القيمة المضافة المحلية ضعيفة ضمن إجمالي القيمة المضافة (حوالي 30 %) كما أن مردوديته في خلق فرص جديدة للعمل محدودة. لذا فإن الخيارات التكنولوجية والاستراتيجية يجب أن تنصب في البحث عن تصنيع منتوجات موجهة في الأساس إلى الاستهلاك البشري لمطابقة هذا الخيار مع أهداف القطاع. كما يطرح التطور الفوضوي لهذه المصانع الطاحنة أيضا مشاكل ذات طابع بيئي ويدفع إلي زيادة النزاعات المرتبطة بحيازة المجال العمومي البحري.

2.4.1 شعب توزيع المنتجات البحرية:

لقد تم تشجيع العديد من المبادرات المتعلقة بتسهيل تمويل السوق الوطني بالمنتجات السمكية وتم اللجوء مؤخرا إلي تبني خيار جديد لتوزيع الأسماك يستند على إلزامية تفرغ حصة من الأسماك في إطار نظام الولوج إلى الثروة السطحية، اتفاقيات الصيد مع السنغال، والإتاوات العينية التي تم إدخالها على الولوج إلي الصيد الصناعي السطحي. كما أنشئت في أكتوبر 2013 شركة وطنية لتوزيع الأسماك في إطار سياسة الأمن الغذائي المتبعة. وتهدف كل هذه الجهود إلى إدخال المنتوجات السمكية في المنظومة الغذائية للمواطن وقد لوحظت تغييرات جذرية في العادات الغذائية الموريتانية نتيجة لذلك. ويبقى هذا التطور مرهونا بما ستحققه الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك في مجال تطوير شركات إيجابية مع القطاعين العام والخاص

5.1 البنى التحتية الخاصة بالصيد البحري:

لقد تم بذل جهد كبير في السنوات الأخيرة في مجال ترقية وتطوير البنى التحتية الخاصة بالتفريغ وتمثل هذا الجهد في توسعة ميناء أنواذيبو المستقل وعملية نزع حطام السفن من منطقة الرسو في الميناء والتوسعة الجارية في مؤسسة ميناء خليج الراحة وتشبيد ميناء تانيت في المنطقة الوسطي إضافة إلي عمليات تأهيل سوق السمك بنواكشوط أو دراسة جدوائية استصلاح مركز التفريغ ب PK144 وبناء طرق لفك العزلة عن قري الصيادين وعلو سبيل المثال تمت تعبئة غلاف مالي يقدر ب 8,143 مليون دولار أمريكي أي نسبة 93 % من حاجيات التمويل المقرر في إطار النفقات القطاعية علي المدى المتوسط و تم رسده هذا المبلغ في إطار تنفيذ الإستراتيجية السابقة للفترة الممتدة من 2008 إلي 2012.

لقد رصدت السلطات العمومية استثمارات هامة خلال السنوات الأخيرة خصصت، لإنشاء وتطوير بني تحتية ملائمة لكميات المنتج الخاضع لإلزامية التفريغ الذي قدر سنة 2006 ب 65000 طن وتزايد سنة 2011 ليصل إلى أكثر من 200000 طن وحسب آخر التقديرات فإن مستويات التفريغ الحالية تتراوح ما بين 300000 و 400000 طن سنويا وتمثل هذه النسبة ما بين 16 إلي 17 % من إجمالي الإنتاج الذي

تحقق في المياه الخاضعة للتشريع الموريتاني. وتعزى زيادة عمليات تفريغ الإنتاج إلي استخدام منشآت تابعة لشركة هوندونغ إضافة إلي استخدام المساحات المطلية علي الشاطئ المقابل لمصانع دقيق السمك من طرف عدد من الزوارق السنغالية المؤجرة.

وعلى مستوى تطلعاتنا المستقبلية أصبح الهدف المتمثل في تفريغ ما يقارب 60% من الكميات المصطادة في أفق 5-10 سنوات قريب المنال نتيجة للتحسينات التي عرفتها مؤسسات الموانئ ومنشآت التفريغ المعدة لذلك، علاوة علي التفكير الجاد حاليا في إمكانية ربط هذه البنية التحتية والمنشآت بشبكة توزيع الكهرباء في إطار مشروع توليد الطاقة بواسطة الغاز لتلافي النقص الحاد في هذه المادة.

6.1 الصيد القاري وزراعة الأسماك:

ينظر من الصيد القاري وزراعة الأسماك أن يلعبا الدور المنوط بهما في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والأمن الغذائي في المناطق الريفية وفي حوض نهر السنغال. ولا يزال مستوي التطور في شبه القطاعات المذكورة في مراحلها التمهيديّة خصوصا زراعة الأسماك. وفي حالة الصيد القاري قارب الإنتاج 2500 طن سنويا تمت بواسطة 2000 صياد مهني إلا أن هذا القطاع يتوفر على الكثير من المقدرات الغير مستخدمة والكفيلة بالنهوض به كمشاريع زراعة الأسماك سواء في الوسط البحري (المحار، الطحالب، تربية الأخطبوط)، أو على المستوي القاري (الشبوط، و غيره من الأسماك النهرية).

ولا يزال شبه قطاعي الصيد القاري وزراعة الأسماك يواجهان مجموعة من المعوقات ذات الطابع المؤسسي التي تعيق تطورهما وإدماجهما في الاقتصاد الوطني. ويتأثر تطور زراعة الأسماك بعدم حصول موريتانيا علي اعتماد لتصدير الرخويات ثنائية الصدفة وغيرها من منتجات زراعة الأسماك.

7.1 الحكامة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري:

يهتم إطار الحكامة بعدد من المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات وزارة الصيد والاقتصاد البحري ومن بين اهتماماتها في الدرجة الأولى تحديد صياغة المفاهيم الرئيسية وتجديد السياسات العمومية في مجال الصيد وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بالرجوع إلى مهام المؤسسات أو التعاون المؤسسي أو التشاور والشفافية والعمل التشاركي والتعاون في المجال البحري والبحث عن التمويل... الخ.

1.7.1 التسيير المستدام للصيد البحري:

لقد تحقق تقدم كبير في مجال الحكامة وخاصة بالتعميم التدريجي لأنظمة الحصص في إطار نظام الولوج إلى الثروة السمكية والاستفادة من فائض الاصطياد (إمكانية اصطياد الأخطبوط في إطار اتفاق الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي). وهناك أنشطة أخرى مقررة في إطار تحسين نظام الحكامة لم تحقق التقدم المرجو منها كتنفيذ مخطط استصلاح المصائد ويمكن أن يفسر هذا الإخفاق بالنقص في الوسائل البشرية والمادية المعدة للتنفيذ هذه الأنشطة أو غياب ثقافة العمل الجماعي لتحقيق أهداف منشودة أو مخطط عمل محدد وانعكس ذلك أيضا على تنفيذ بعض الأنشطة البارزة كترقيم الزوارق أو مراجعة مناطق الصيد أو إصدار رخص متخصصة بكل مصيدة على حدة في مجال الصيد التقليدي.

لقد كان لما سبق أثره البارز في تباطئي مسار الإصلاحات المؤسسية المرتبطة أصلا بتنفيذ مخططات الاستصلاحات المقررة للمصائد التي تشكل إطار للشراكة، وكذلك أيضا مخطط تسيير الصيد التقليدي والشاطئي المعتمد علي المقاربة الإقليمية ونشير هنا أيضا إلي هشاشة الإطار التنظيمي و منح الاستثناءات الدائم خارج الإطار التشريعي القائم خاصة إن تعلق الأمر بحالة تجميد الاصطياد في مصيدة كانت بالفعل موضوع مخطط الاستصلاح كما هو الحال في صيد الأخطبوط.

وفي نهاية المطاف فإن التشاور داخل أنظمة التسيير لا يزال خجولا إن لم نقل معدوما، والتنسيق بين أنظمة التسيير وبين CCNADP يطبعه الضعف هو الآخر هذا علاوة على نقص مخططات الاستصلاح ومخططات التسيير فالعديد من القرارات تتخذ بصفة أحادية ولا تستند على مسار تأسيسي مقرر.

2.7: الربع:

لم يتم بعد أستعاب التعابير الاقتصادية المرتبطة بالصيد البحري خاصة ما يتعلق منها بمفاهيم أساسية كالربع والقيمة المضافة للقطاع والأنشطة ذات الصلة (بالمساهمة الحالية وكميات الاصطياد المتوقعة)، وتوزيع ريعه. بين مختلف الفاعلين العموميين أو الخصوصيين أو المواطنين أو الأجانب. وينحصر الربع الذي تجنيه الدولة في عملية اقتطاع حق الولوج إلى الثروة.

ويعتمد النظام الحالي لحساب الربع على نظام غير مناسب لحق الولوج إلى الثروة (رسملة مفرطة في القطاع واستغلال زائد للموارد السمكية) كان من نتائجه تبيد الربع الحاصل من الثروة السمكية وعدم صلاحية هذا النظام لاعتماده أساسا على المقابل المالي والإتاوات المقررة في اتفاقية الصيد مع الإتحاد الأوروبي.

وتشير الدراسات الأخيرة إلى أن المصائد الموريتانية (باستثناء مصائد المحار غير المستغلة لحد الساعة) من شأنها أن تشكل مصدر ريع سنوي قدره 355 مليون دولار أمريكي منها حوالي 100 مليون (أي الثلث) حاصل من مصيدة الأخطبوط.

ولتوضيح فإن الربع الذي تحصل عليه الدولة من إجمالي الربع المحصل كان بحدود 2،13 % عام 2010 ويعني ذلك أن موريتانيا بحكم ضعف نظام الولوج إلى الثروة تحرم نفسها (الدولة والفاعلين الخصوصيين) من مقدرات مالية تعد من أكبر مصادر الثراء.

3.7.1 تعزيز قدرات تسيير القطاع :

خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية القطاعية الماضية 2008-2012 سجل الإطار التنظيمي استقرارا كبيرا حيث لم يتم إلغاء المرسوم المحدد لصلاحيات الوزير والمنظم للإدارة المركزية لقطاعه (المرسوم رقم 79-2009 الصادر بتاريخ 11 مايو 2009) وشهدت مهام الوزارة تحسينات نوعية كإسناد تسويق منتجات الصيد التقليدي للشركة الموريتانية لتسويق الأسماك وأخذ قرار دمج مركز التنسيق والإنقاذ البحري في مندوبية رقابة الصيد والتفتيش البحري). وحددت الصلاحيات الجديدة (لسلطة المنطقة الحرة والأكاديمية البحرية)، كل ذلك علاوة على إنشاء هيئات جديدة (كالشركة الوطنية لتوزيع الأسماك أو هيئة خفر السواحل الموريتانية).

وكان لتلك التعديلات أثرها البالغ على نظام حكامه قطاع الصيد والاقتصاد البحري. وعلى وجه الخصوص فإن التطورات على المستوى المؤسسي تفرض المزيد من آليات التعاون والتنسيق بين وزارة الصيد والاقتصاد البحري والمؤسسات ذات الصلة بالمجال (سلطة المنطقة الحرة، الكاديمية البحرية، المؤسسة الوطنية لحوض أركين). علاوة على العمل على تسريع وتيرة إعادة هيكلة الوزارة وتعزيز مصادرها البشرية وتطوير الكفاءات الجديدة القادرة على خوض غمار الحكامة والإشراف الإستراتيجي على القطاع. ورغم أن وزارة الصيد والاقتصاد البحري تظل مطالبة بدورها الريادي في العملية كفاعل أساسي للنهوض بالقطاع وتأطيره كما أن عليها أن تسعى إلى اكتساب ثقافة متطورة تعتمد مبدأ التشاور الوارد في نص الإستراتيجية القطاعية الجديدة. كما يجب أن تعمل على رسم الأهداف المشتركة وتحديد مخطط العمل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك (تحديد المسؤوليات والبحث عن الموارد المالية المطلوبة).

وتدعو التحديات المرتبطة بظهور الاقتصاد البحري إلي مزيد من تعزيز قدرات الوزارة في مجال الشؤون البحرية كالنقل البحري والحكمة الشاطئية والبيئية .

وبالنظر إلي ما تقدم يمكننا القول بأن الهدف الفعلي لتحسين نظام الحكامة قد شهد عددا من الإنجازات إلا أن الحاجة تبقى ماسة إلي مزيد من التقدم في هذا المجال الحيوي.

2. الأداء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد

يظل قطاع الصيد أحد القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني من حيث: خلق الثروة، وخلق فرص العمل، تحصيل ومداخيل الميزانية وجلب العملات الصعبة، وتوازن الميزان التجاري والأمن الغذائي. ونظرا لغياب نظام دقيق لمتابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي رغم أهميته بالنسبة للحكمة في القطاع، فإن هناك حاجة دائمة إلي المعطيات الكمية التي تمكن من تقويم مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني والتي يتعذر الحصول عليها في أغلب الأحيان.

1.2. الإسهام في خلق الثروة

انحصر، حتى الآن، تقييم إسهام قطاع الصيد في الناتج الداخلي الخام على خلق الثروة من خلال مسار عملية الاصطياد (الناتج الداخلي الخام لشعبة الصيد) ولا يتعلق الأمر بمراعاة التأثيرات الاقتصادية المباشرة السابقة واللاحقة لعملية الاصطياد من جهة وبعض المداخيل المتأتية من اتفاقيات الصيد من جهة أخرى. ومنذ عام 2009 بدا أن الناتج الداخلي الخام لشعبة الصيد يتجه نحو الصعود (+ 16.8%) ما بين 2008 و2010. وتعود هذه الزيادة، إلي حد كبير، لتطور الصيد التقليدي وبشكل خاص الصيد الشاطئي واعتماده على أسماك السطح الصغرى لتموين صناعة الدقيق وزيت السمك. وإذا كان الإنتاج المحلي قد ارتفع فإن مستوى توطين القيمة المضافة لا يزال ضعيفا وخاصة فيما يتعلق بمصايد أسماك السطح الصغرى والشعب ذات الصلة بها.

وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية المعدة من طرف المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد عام 2011 أن الناتج الداخلي الخام لقطاع الصيد بلغ في مجمله 32 مليار أوقية عام 2009 وهو ما يمثل نسبة 4.8% من الناتج الداخلي الخام الوطني. وبحسب نتائج اجتماع آخر فريق عمل لمعهد بحوث المحيطات والصيد (دجمبر 2014)، فإن مساهمة قطاع الصيد مثلت في العام 2013 ما يقارب 6% من الناتج الداخلي الخام الوطني.

2.2. المساهمة في موارد الميزانية

بلغت الإيرادات غير الضريبية المتأتية من قطاع الصيد 60.9 مليار أوقية عام 2013 بحسب قانون المالية المعدل. وسجلت هذه الإيرادات مع ذلك انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من 30% من إيرادات الميزانية عام 2007 إلى 12.8% عام 2013. ويعود ذلك إلى حد ما، لظهور موارد جديدة للدخل مع بدء استغلال حقول نفطية ومنجمية جديدة (الذهب والنحاس).

وبيين تحليل هذه الإيرادات الاعتماد الكبير لمداخيل الميزانية المتأتية من القطاع على التعويضات المالية الناتجة من اتفاق الصيد بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي (أكثر من 80%)، كما يبين هذا التحليل ضعف مساهمة الأساطيل الوطنية (5% عام 2013).

3.2. المساهمة في العائدات من العملات الصعبة

سجل الميزان التجاري لمنتجات البحر فائضا كبيرا لدرجة أن القطاع يتجه إلى التصدير في حين تكاد قيمة الواردات أن تكون معدومة. وقد مثلت صادرات الصيد على امتداد الفترة 2008 - 2011، ما بين 20 و27% من قيمة الصادرات (باستثناء النفط) مساهمة بذلك في عائدات الدولة من العملات الصعبة. وقد أوضح في سنة 2011 رصيد الميزان التجاري لمنتجات البحر فائضا صافيا بقيمة 122.7 مليار أوقية أي ما يعادل 438.5 مليون دولار أمريكي.

4.2. المساهمة في خلق فرص العمل

يوفر قطاع الصيد، بحسب نتائج آخر فريق عمل للمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد (دجمبر 2014)، ما بين 42.000 و43.000 فرصة عمل مباشرة منها 80% في مجال الصيد التقليدي. ويضاف إلى هذا العدد من البحارة والصيادين ما يناهز 13.000 فرصة عمل غير مباشرة توفرها الأنشطة ذات الصلة بالصيد وخاصة ما بعد الاصطياد.

وعلى العموم، يوفر قطاع الصيد 55.000 فرصة عمل، وهو ما يمثل 3% من السكان النشطين في موريتانيا. ويمثل كذلك 30% من فرص العمل العصرية التي توصف بأنها (مصنفة) في البلاد. وقد شهد القطاع تطورا معتبرا في العمالة وصلت إلى زيادة بنسبة 50% خلال 12 سنة، مقارنة بسنة 2002.

5.2. المساهمة في الأمن الغذائي

يعود تاريخ آخر مسح يتناول استهلاك السمك في موريتانيا إلى سنة 2002، حيث قدر الاستهلاك بـ 4.3 كغ للفرد سنويا، ومنذ ذلك الوقت أوضحت دراسات مختلفة زيادة الاستهلاك بنسب معتبرة عن طريق تقدير كميات السمك المعروضة في الأسواق المحلية ما بين (30.000 و40.000 طن) مقارنة بعدد السكان. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقدر الاستهلاك الحالي للفرد بما يزيد قليلا عن 6 كغ للفرد سنويا مع وجود تباينات بين مختلف المناطق، خاصة، في المناطق التي استفادت من النظام المدعوم لتوزيع السمك (كيفه، الأك).

ويعني ذلك حصول تغير كبير في العادات الغذائية للسكان خلال العشرية الأخيرة، كما يعني الدور المتزايد الذي لعبته منتجات الصيد في الأمن الغذائي.

3. تقييم فاعلية السياسات العمومية في القطاع

تمحورت أهداف الاستراتيجيات القطاعية التي تعاقبت منذ نهاية التسعينات حول فكرتين أساسيتين هما: التسيير المستدام للثروة السمكية ودمج القطاع الصيد في الاقتصاد الوطني.

ولبلوغ هذه الأهداف اقترحت الإستراتيجية القطاعية للفترة 2008 - 2012 اعتماد رؤية خاصة بتسيير قطاع الصيد وزراعة الأحياء المائية، حيث تناولت مشاكل الحكامة العامة في القطاع ومجموعة من الأنشطة تركز على المحاور الإستراتيجية الأربعة التالية: (1) استصلاح المصايد والاستفادة المثلى من الربيع؛ (2) زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للقطاع؛ (3) حماية البيئة البحرية والسكان والساحل؛ (4) تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع.

وتمثلت الرؤية المتعلقة بتسيير القطاع فيما يلي: تشكل الثروة السمكية ملكا مشتركا يتعين تسييره لصالح جميع الموريتانيين؛ يجلب قطاع الصيد في موريتانيا مزايا اجتماعية واقتصادية وغذائية هامة للمواطنين ويتعين صيانتها وتحسينها؛ يتم تحقيق هذه المزايا بواسطة الاستغلال المستدام للثروة.

وتقوم المبادئ الأساسية لتنفيذ هذه الرؤية على:

- تنفيذ خطط استصلاح كل مصيدة؛
 - ترقية الهيئات التشاورية؛
 - التحويل التدريجي لبعض المسؤوليات في مجال خطط استصلاح المصايد لصالح مستخدمي الثروة السمكية؛
 - تركيز مهام وزارة الصيد والاقتصاد البحري على متابعة الأنشطة لضمان مطابقتها مع المحاور الرئيسية للسياسة (المحافظة على الثروة، احترام القانون) والتأكد من أن الموارد السمكية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب مع كمياتها المتاحة؛
 - تطوير إطار يضمن الاستثمار العمومي والخاص بالمستوى الضروري لإنجاز هذه الرؤية.
- يستند التقييم الموضوعي لكل سياسة عمومية، قبل كل شيء، على تقييم مختلف المؤشرات الدقيقة والموافقة للأهداف المرسومة والإنجازات المتوقعة (أو غير المتوقعة) وذات الصلة بهذه الأهداف. غير أن بعض المؤشرات الأساسية المتعلقة بحالة الثروة السمكية أو بالأداء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع لا تزال ناقصة أو يمكن أن تفتقر إلى الدقة بسبب بعض النواقص في نظام حكمة القطاع. ورغم كل ذلك، يمكن إضافة عناصر التقييم أسفلها، حسب مجموعات العمل، من أجل استخلاص العبر والاستفادة منها في الإستراتيجية القطاعية المستقبلية.

1.3. حفظ وحماية الثروة

تبدو الحصيلة المتعلقة بحماية وحفظ الثروة السمكية متواضعة بالنظر إلى تزايد استغلال أهم المخزونات السمكية. ورغم التحسن الذي لوحظ مؤخرا، فإن حالة مخزون أسماك الأعماق لا يزال يبعث على القلق بحكم مستويات الاستغلال المفرط التي تقدر بـ 17%، وهناك مجموعة أخرى من الموارد الإستراتيجية بالنسبة لموريتانيا تتمثل في أسماك السطح الصغرى والتي تمثل مخزونا مشتركا تم تقادي استغلاله بشكل مفرط لغاية منتصف العقد الأول من الألفية الثانية ولكنها تُظهر، هي كذلك، مؤشرات الاستغلال المفرط بسبب الضغط المتزايد عليها على صعيد شبه المنطقة (وخاصة السردينل والشينشار).

ويتعين إحراز المزيد من التقدم من أجل حماية وحفظ الثروة ، في إطار السعي لتحقيق بعض الأهداف كالمردودية القصوى المستدامة التي تعبر عن الحد الأعلى من الكميات المصطادة المسموح بها. غير أن موريتانيا التزمت منذ بداية الألفية الثانية بإجراء عدد من التحسينات في الإطار المنظم للصيد من أجل حماية الثروة، وذلك في إطار خطط استصلاح المصايد.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى مراجعة مستوى استغلال بعض المخزونات، كما يجدر التنويه بالانتقال التدريجي من نظام التسيير إلى نظام تسيير قائم على الحصص، وهو ما يعني التقيد بمبدأ تحديد مستوى الكميات المصطادة بالحد المسموح به. ويتعين أخيرا التنويه بالتقدم الذي أحرز باتجاه تطوير مناطق بحرية محمية جديدة وتعزيز المناطق المحمية القائمة وفي مقدمتها حوض أركين.

2.3. الاندماج المتزايد لقطاع الصيد في الاقتصاد الوطني

رغم الزيادة الملحوظة للإنتاج المحلي وعمليات تفريغ الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الخالصة وخاصة أسماك السطح الصغيرة (الموجهة في الأساس للتحويلات الصناعية) فإن الناتج الداخلي

الخام لقطاع الصيد يأخذ منحى تنازليا منذ بداية الألفية الثانية. علاوة على ذلك، فإن مستوى توطين القيمة المضافة لا يزال ضعيفا وخاصة فيما يتعلق بمصايد أسماك السطح الصغرى والشعب ذات الصلة. يتجه الأداء الاقتصادي الكلي للقطاع بالقياس إلى إسهامه في إيرادات الميزانية نحو التناقص أو الاستقرار نظرا لضعف الربح الناتج عن التنظيم غير الملائم للنفاد إلى الثروة (الرسملة المفرطة في القطاع والاستغلال المفرط للثروة السمكية) وعن ضعف النظام الحالي لاستدراار هذا الربح.

وفي المقابل يبرز تحليل مؤشرات أداء القطاع ذات الصلة بحجم الكميات المفرغة والتشغيل والعملات الصعبة والأمن الغذائي تطورا مرضيا يمكن أن يعزى إلى التطور المذهل لمصايد أسماك السطح وتطوير البنى التحتية الخاصة بالتفريغ والسياسة الطوعية التي تنفذها موريتانيا في مجال تسهيل ولوج المواطن إلى منتجات الصيد السطحي. وعلى سبيل المثال، فقد ارتفعت نسبة التشغيل في القطاع إلى نسبة تزيد على 46% خلال 12 سنة أي بزيادة صافية بنحو 3.8% سنويا.

ويشارك قطاع الصيد كذلك مشاركة هامة في توازن الميزان التجاري (ما بين 20 إلى 27% من قيمة الصادرات دون النفط) رغم التحولات الهيكلية الجارية حاليا على مستوى الاقتصاد الوطني. وكان بالإمكان أن تكون مساهمة القطاع في العائدات من العملات الصعبة أهم لو أن الشعب المتعلقة بأسماك السطح الصغرى التي تتجه اليوم إلى حد كبير إلى صناعة الزيوت والدقيق، كانت موجهة نحو منتجات موجهة إلى الاستهلاك البشري (السردينل بوجه خاص).

ومع ذلك يجدر التنبيه إلى أنه من المتوقع خلال السنوات المقبلة مضاعفة الاهتمام بالاستثمار الخاص، بما في ذلك قطاع الصيد والاقتصاد البحري، وذلك بسبب تضافر عدد من العوامل منها:

- اعتماد مدونات جديدة للاستثمارات والصفقات العمومية؛
- المصادقة على إستراتيجية وطنية لمكافحة الرشوة؛
- إنشاء منطقة حرة بهدف ترقية الاستثمار وتطوير القطاع الخاص والبنى التحتية في منطقة انواذيبو وكذا الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى عموم التراب الوطني؛
- إقامة شبك موحد ومتابعة الاستثمارات الجديرة بإنشاء مؤسسات؛
- انطلاق أنشطة المركز الوطني للوساطة والتحكيم لدى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا؛
- انطلاق صندوق الإيداع والتنمية.

وفي نفس الإطار فإن وضع إطار للاستثمارات (بالمعنى الواسع للكلمة كالأستثمارات المادية وفي مجال الشراكة) من أجل تطوير القطاع بشكل مستدام لكونه يشكل جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية القطاعية المستقبلية، يشجع كذلك الاستثمارات الخاصة في القطاع.

وقد تساعد هذه العناصر مجتمعة في تنفيذ السياسات العمومية بما يتيح فرصا لخلق وتوطين الثروة في قطاع الصيد والاقتصاد البحري.

3.3. تنمية الصيد التقليدي والشاطئي بشكل محكم فيه مع ضمان تنوعه واحترافه

تمثل تنمية الصيد التقليدي والشاطئي الوطني بشكل محكم ومتنوع ومحترف هدفا استراتيجيا من أهداف السياسة القطاعية التي تم اعتمادها منذ ما يزيد على 15 سنة، سعيا إلى زيادة اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني. ولا تعني "التنمية المحكم فيها" ضرورة وضع القيود أمام تطور قطاع الصيد التقليدي والشاطئي وإنما تهدف إلى النهوض به بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للثروة السمكية واستصلاح الشاطئي، في الوقت الذي أصبحت فيه المنطقة الشمالية مكتظة بوحدات الصيد (1000 زورق تعمل بشكل منظم

من أصل 4000 وحدة على مستوى ميناء خليج الراحة)، بينما توفر المنطقة الواقعة جنوبي حظيرة أركين فرصا للاستقبال وإعادة انتشار وحدات صيد لبعض الثروات.

أما عبارة "الاحتراف" فهي تعني خلق ظروف ملائمة للرقى والاستقلال الاقتصادي للصيادين من حيث التحكم بشكل أفضل في عوامل الإنتاج والقدرة المتزايدة على التمتع بالثروة الناتجة بشكل مستدام عن نشاط الصيد.

ويعتبر تنظيم الولوج إلى موارد الصيد التقليدي والشاطئي ضعيفا في الوقت الحالي، وأن قدرات الصيد التقليدي والشاطئي، سواء تعلق الأمر بالزوارق أو بالضرائب تسجل زيادة مستمرة. وينتج ذلك عن اختلالات في نظام تسيير الأسطول ومعوقات مختلفة أمام النهوض بخطط الاستصلاح الخاصة بكل نوع من المصايد (وما يترتب على ذلك من اختلاط في الأدوار بين الصيد التقليدي والشاطئي الوطني والصيد الشاطئي الأجنبي والصيد الصناعي الوطني والصيد الصناعي الأجنبي) وأمام سياسات دعم تطوير قدرات الصيد التقليدي (الإبقاء على وولوج شبه حر وشبه مجاني إلى الثروة) وتطوير أسواق جديدة (زيوت ودقيق السمك) وديناميكية التطوير الذاتي في شبه القطاع.

يضاف إلى ذلك أن الحوافز غير الملائمة فضلا عن العجز الحاصل في البنى الأساسية للتفريغ والبنى الأساسية المحورية والخدمات الأساسية للتنمية البشرية على امتداد الشاطئ تؤدي إلى تركيز جهود ما يقارب 90% من قدرات الصيد التقليدي الوطني على الأخطبوط، علاوة على أن معظم القدرات في مجال الصيد تعمل في المنطقة الشمالية.

وفيما يتعلق بمفهوم الاحتراف، يلاحظ أن النموذج التنظيمي السائد اليوم والمعمول به على مستوى الصيد التقليدي يمكن مقارنته بنظام أجور أو "إيجار" الصيادين عن طريق القروض حيث يكرس تبعية الصيادين لأصحاب المصانع والمجمعين والسماكين وذلك من أجل تمكينهم من شراء المعدات والزورق وتمويل حملات الصيد. وعليه فإن مستوى الاستقلالية الاقتصادية للصيادين يعتبر ضعيفا كما أن أنظمة الإنتاج تخدم الفاعلين ورجال الأعمال.

إن ضعف مستوى إعادة توزيع القيمة المضافة التي يخلقها قطاع الصيد التقليدي والشاطئي لصالح الاقتصاد الوطني يشكل من جانبه عقبة أساسية فيما يتعلق بشعبة أسماك السطح والدقيق نظرا لهيمنة العمالة الأجنبية غير المقيمة، في البحر و على اليابسة وبحكم نمط ملكية مصانع التحويل التي تعود في أغلبها إلى رؤوس أموال أجنبية.

ويمكن القول بأن هدف التنمية المحكم فيها والمتنوعة لقطاع الصيد التقليدي والشاطئي بما يخدم الاقتصاد الوطني لا يزال بعيد المنال، كما أن التزايد غير المحكم فيه لأعداد الزوارق الوطنية (مضاعفة عدد الوحدات في ظرف 10 سنوات) حيث تستهدف أساسا اصطياد الأخطبوط رغم الخطة الخاصة بهذه المصيدة، يشكل مؤشرا لا يمكن تجاهله.

4.3. تحسين نظام حكامه المصايد

يحتل هدف تحسين نظام الحكامة الصادرة بين المشاريع التي تحظى بالأولوية في إطار الرؤية الخاصة بتسيير قطاع الصيد. ويرمي بعدد هام من حكامة القطاع يتعلق بنوعية الخيارات الإستراتيجية، إلى بلوغ الأهداف القطاعية الرئيسية كاستدامة الثروة السمكية والاندماج المتزايد للقطاع في الاقتصاد الوطني. كما أن هناك بعدا هاما وتكميليا للحكامه يتعلق بالطريقة التي تصاغ بها وتنفذ وتتابع السياسات العمومية بالرجوع إلى مبادئ أساسية كفاعلية مهام المؤسسات والتشاور والمشاركة والشفافية، إلخ...

وقد حصل تقدماً في مجال الحكامة مع التعميم التدريجي لأنظمة الحصص في أنظمة الولوج إلى الثروة السمكية وسحب قدرات الصيد الإضافية على الثروات التي يتم استغلالها بشكل مفرط (إمكانات صيد رأسيات الأرجل في اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي)، غير أن هناك أنشطة أخرى مقررة في إطار تحسين نظام حكامة الصيد لم تسجل التقدم المطلوب، ومن بينها تنفيذ خطط الاستصلاح الخاصة بكل نوع من المصايد.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم كفاية المصادر البشرية والوسائل المادية المخصصة لهذه الأنشطة وإلى عدم استمرارية السياسات العمومية، وقد أثر كل ذلك على فاعلية بعض الأنشطة الأساسية كترقيم زوارق الصيد التقليدي وتطوير خطط تسيير القدرات ذات الصلة بتجديد وعصرنة الصيد الصناعي والشاطئي الوطني وتطوير سجلات سفن الصيد ومراجعة تحديد المناطق أو العمل برخص خاصة لكل مصيدة.

وتجسد ذلك أيضاً في تباطؤ مسار الإصلاحات المؤسسية ذات الصلة بتنفيذ خطط استصلاح المصايد أو خطط تسيير الصيد التقليدي والشاطئي. ويمكن أن نشير كذلك إلى مرونة الإطار التنظيمي من خلال إقرار استثناءات في الإطار التنظيمي القائم خاصة فيما يتعلق بتجميد قدرات الصيد في بعض المصايد المشمولة بخطة استصلاح صيد كالأخطبوط على سبيل المثال.

وقد أقرت الإستراتيجية القطاعية 2008 - 2012 وظائف وخدمات أخرى تهدف إلى تحسين حكامة القطاع، إلا أنها لم تسجل التقدم المطلوب، ويتعلق الأمر بالإشراف الاستراتيجي على السياسة القطاعية التي تعتمد على وضع نظام معلومات حول المصايد ومرصد اقتصادي لها.

كما أن هناك تحديات اقتصادية مرتبطة بالصيد، لم يتم إدراكها والعمل عليها كما ينبغي، خاصة ما يتعلق منها بمفاهيم أساسية كأدوات لقيادة السياسات العمومية ومن ضمنها الربيع والقيمة المضافة للقطاع وللأنشطة المرتبطة به (المساهمة الحالية والمحتملة) وتوزيعها بين مختلف الفاعلين العموميين والخصوصيين، وطنيين أو أجانب. ويتجسد هذا الغموض وعدم الشفافية في اتخاذ قرارات يمكن أن تقتصر إلى الدقة من منظور اندماج الصيد في الاقتصاد الوطني وإلى نقص الإمكانيات المالية المناسبة.

ويتعلق الأمر كذلك بتعزيز الهيئات التشاورية التي لم يتم استخدامها ولا تفعيلها بما يتناوب والمهام الموكلة إليها، كما يتعلق الأمر بوضع إطار للاستثمارات العمومية والخصوصية لدعم تنفيذ الإستراتيجية القطاعية التي لم يتم تطويرها بشكل فعلي.

واعتماداً على ما تقدم، يمكن القول بأن الهدف الضمني لتعزيز نظام الحكامة سجل إنجازات، ولا يزال هناك الكثير من التقدم المعنوي الذي يتعين إحرازه.

الجزء الثاني: إستراتيجية التسيير المسئول من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري

1. السياسات المرجعية للاستراتيجية القطاعية للفترة 2015 - 2019

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

تغطي المرحلة الثالثة الراهنة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر الفترة 2011 - 2015. وبما أن مسار التقييم والمراجعة لا زال في بداياته الأولى، فليس هناك تصور واضح حول إطار السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتبر أساسا مرجعيا للإستراتيجية القطاعية التي ستغطي الفترة الممتدة ما بين 2015 - 2019. غير أنه يمكن الاستئناس ببعض الاتجاهات ذات العلاقة للربط بين الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر وبين الإستراتيجية القطاعية.

فمنذ إعداد المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، اعتبر قطاع الصيد والاقتصاد البحري قطاع نمو يركز على تعظيم الاستفادة من العائدات التي تدرها المصايد على الدولة وإعادة توزيع أفضل للثروة التي يخلقها هذا القطاع، خدمة لأهداف مكافحة الفقر.

وقد صممت خطة عمل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في مرحلته الثالثة التي تغطي الفترة 2011 - 2015 لتنسجم مع محاور أهداف الإستراتيجية القطاعية للفترة 2008 - 2012. ومن ثم جرى التركيز على التسيير المستدام للثروة والاستفادة بأقصى حد من العائدات الاجتماعية والاقتصادية للقطاع والحكامة الرشيدة، حتى وإن كانت خطة العمل مرتكزة في الأساس حول الاستثمار في البنى التحتية الأساسية.

وللتذكير، فقد اشتملت خطة عمل المرحلة الثالثة من الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للفترة 2011 - 2015 على جملة من التوجهات في مجال تطوير البنى الأساسية والنهوض بتحويل الإنتاج محليا وتشجيع بروز مصايد جديدة وتربية الأحياء المائية. وتمثلت الأهداف في الآتي:

- زيادة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الإجمالي (10 - 15%)؛
- خلق 150 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة؛
- تحسين الظروف المعيشية للسكان كنتيجة لتوزيع ثمار النمو المحقق.

وتراعي هذه الإستراتيجية الحويلة التقييمية لتنفيذ البرامج القطاعية في إطار المرحلة الثالثة من الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر كما تقترح محاور إستراتيجية ينبغي أن تكون الخلفية التي تنبني عليها مقارنة الإطار الإستراتيجي لمحاربة الفقر في مرحلته الرابعة المقبلة، في مجال الصيد والاقتصاد البحري.

ومن ناحية أخرى وفي إطار إعلان السياسة العامة للحكومة في بداية عام 2015، أعلن الوزير الأول أن الإستراتيجية الحكومية في مجال تنمية القطاعات الواعدة خلال السنوات الخمس القادمة ستولي عناية خاصة لتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من منطلق الاستغلال المستديم للبيئة بما يضمن احترامها. وبطبيعة الحال فإن قطاع الصيد والاقتصاد البحري يحتل الصدارة بالنسبة لقطاعات النمو الواعدة.

عناصر الإطار القطاعي

أعدت وزارة الصيد والاقتصاد البحري وثيقة توجيهية لإعداد الإستراتيجية القطاعية للفترة 2015 - 2019 اعتمدها الحكومة في شهر أغسطس 2014. وفي هذه الوثيقة أعلن بوضوح أن مهمة الوزارة

المكلفة بالصيد والاقتصاد البحري تدرج في إطار رؤية شمولية تجسد أهداف الإستراتيجية التي تسعى الحكومة باستمرار إلى تحقيقها. فضلا عن ذلك، فإن قطاع الصيد في موريتانيا يعود بمنافع اجتماعية واقتصادية وغذائية هامة يجب على الحكومة أن تحافظ عليها وأن تعمل على تحسينها.

وفي صميم هذه الرؤية الشمولية تقع الثروة التي يجب أن يحظى استصلاحها المعقلن وتنويعها بالأولوية في جميع إستراتيجيات قطاع الصيد.

كما يجب أن يعتمد هذا الاستصلاح على معرفة كافية بحال الثروة البيولوجية لضبط الاستغلال ورصد الأداء الاقتصادي لمختلف المصايد وقطاعات الأنشطة المرتبطة بها، ضمانا للتوجيه الفعال للسياسات العمومية القطاعية.

وخلال مختلف مراحل إعداد الإستراتيجية القطاعية، حرصت الحكومة، من جانب آخر، على التأكيد على ضرورة إدراج تطوير القطاع في إطار مبادئ الصيد المسئول، سبيلا إلى حماية الثروة السمكية بما يخدم مصالح الأجيال الحالية والقادمة، وبما يكفل تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. ولهذا الغرض، كان من اللازم وضع التسيير المستدام للثروة السمكية وحماية الوسط البيئي البحري في طليعة اهتمامات القطاع.

كما عرضت الحكومة تبني بعض الأفكار التي تصلح أساسا لنموذج جديد في التسيير، يرمي إلى المضي قدما في إصلاح نظام الحكامة في القطاع عبر تنفيذ مخططات استصلاح واستحداث أساليب تسيير قائمة على المحاصصة والتسيير المتوازن بين مختلف فروع القطاع والتحكم في الكميات المصطادة في المنطقة الاقتصادية الخالصة وتفريغها وتحسين أساليب التحويل وتنمين منتجات الصيد وتطوير البنى التحتية الأساسية وتعزيز الحكامة الاقتصادية للقطاع.

الإستراتيجية الإفريقية للصيد وتربية الأحياء المائية

لقد اقر مؤتمر وزراء الصيد الأفارقة المنعقد في بانجول في شهر سبتمبر 2010. خطة عمل تنمية الصيد **وتربية الأحياء المائية**، بوصفها جزء لا يتجزأ من البرنامج التفصيلي لتطوير الزراعة في إفريقيا، المنبثق عن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD، في إطار الإستراتيجية الإفريقية للصيد **وتربية الأحياء المائية**.

ويتمثل الهدف العام لخطة العمل في ضمان الأمن الغذائي للدول الإفريقية عبر تطوير تجارة تشجع نفاذ المنتجات الإفريقية إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، على أن يتحقق ذلك في إطار يتسم بالتنمية المستدامة لإنتاجية الصيد **وتربية الأحياء المائية**، مع مراعاة متطلبات المحافظة على البيئة من خلال استخدام التقنيات الملائمة.

وتتناول خطة العمل كذلك مسألة خلق الثروة في القطاع، مع التركيز على ابتكار مقاربات تستند إلى وفرة الثروة السمكية وتهدف، في الأساس، إلى ضمان ديمومة تجدد ريع الثروة السمكية (الفائض الاقتصادي الذي يتحقق بعد أرباح التشغيل) وإعادة توزيع هذا الريع، عبر تبني سياسات ضريبية مناسبة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ككل. ويتم العمل على استدامة هذا الريع عبر وضع أنظمة تسيير تتيح تأمين حق النفاذ، ومن ثم توفير حوافز تضمن للفاعلين الخواص (أو الجمعيين) الاستفادة المثلى من استثماراتهم.

وتراعي خطة العمل كذلك مسألة خلق الثروة على مستوى أنظمة الصيد ككل، بحيث تأخذ في الحسبان الأنشطة غير المباشرة السابقة واللاحقة المرتبطة بالصيد. وتحث المقاربات المبنية على تحسين سلاسل القيم من حيث خلق ثروات إضافية وتوطينها، مكان الصدارة في خطة العمل.

النهوض بالنمو الأزرق

منذ عدة سنوات، تزايد الوعي في موريتانيا بدور البحر والشاطئ بوصفهما من المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني وكذلك بالامتيازات المترتبة على الموقع الجغرافي للبلاد واتساع الإقليم البحري والشاطئي وبتحديات التنمية المستدامة ذات الصلة بالاقتصاد البحري بمفهومه الواسع (خلق الثروة، ضمان استمرارية التمويل بالطاقة، ضمان استمرارية التمويل الغذائي، الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، المحافظة على التنوع البيولوجي) والتقدم التكنولوجي المتسارع في مجال التنقيب والاستخراج على أعماق تتزايد يوما بعد يوم. ومن هنا، تولدت لدى موريتانيا إرادة سياسية متنامية باتجاه الاستفادة من المقدرات غير المستغلة كليا أو جزئيا في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية وفي شواطئها لصالح التشغيل والنمو.

ويعتبر الصيد البحري **وتربية الأحياء المائية** والأنشطة ذات العلاقة - شأنها في ذلك شأن النقل البحري واستغلال المعادن في البحر والطاقت البحرية المتجددة والمحافظة على البيئة والسياحة الشاطئية،... الخ - من بين الأنشطة الاقتصادية البحرية الداخلة في منظومة الاقتصاد الأزرق.

وتترابط مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق فيما بينها وتعتمد على بنى تحتية أساسية مشتركة كالموانئ وشبكات الكهرباء. أما التحديات المؤسسية ذات العلاقة بالنهوض بالنمو الأزرق فتتعلق بالنهوض بأساليب جديدة لتخطيط المجال البحري والتسيير المندمج للمناطق الشاطئية. وتشمل كذلك تعزيز التعاون بين بلدان شبه المنطقة في مختلف المجالات كالبحوث والابتكارات والتكوين والإعلام والتنمية والاستفادة المشتركة من البنى الأساسية ومراقبة المجال البحري والوقاية من التلوث البحري ومكافحته. وفي العديد من هذه المجالات المتعلقة بتطوير الاقتصاد الأزرق، تلعب وزارة الصيد والاقتصاد البحري دورا أساسيا في المنظومة المؤسسية الموريتانية، بحكم الصلاحيات المسندة إليها وتجربتها في مجالات الصيد والشؤون البحرية، من جهة، وباعتبار التحديات المرتبطة بالإمكانات الهائلة التي يمكن أن يتيحها الاستغلال المعقلن وتسيير الثروات البحرية والشاطئية لدفع النمو والتشغيل، من جهة أخرى

ويعني هذا الطرح ضرورة التوفيق بين الإستراتيجية القطاعية للفترة 2015 - 2019 وبين الإستراتيجيات المعتمدة في القطاعات الأخرى كالوزارة المكلفة بالبيئة (استصلاح الشواطئ، إستراتيجية المجالات البحرية المحمية، الوقاية من التلوث البحري ومكافحته) ووزارة النفط (التنقيب واستغلال النفط في أعالي البحار) ووزارة التجهيز (البنى الأساسية والتجهيزات على الشواطئ) وسلطة المنطقة الحرة في انواذيبو.

2. الرؤية الإستراتيجية للتسيير المسئول والتنمية المستدامة لقطاع الصيد

الرؤية الإستراتيجية

تعتبر الثروة السمكية ثروة عمومية متجددة يترتب على استغلالها المباشر (عبر توطين الكميات المصطادة) أو غير المباشر (عبر الترخيص بالصيد لجهات أجنبية) وبتنميتها المساس بمصالح عمومية وخصوصية ذات طابع اقتصادي ومالي واجتماعي هائلة، تكون، في بعض الأحيان، متضاربة. وفي هذا الإطار، يتمثل دور الدولة في ابتكار أساليب للاستغلال والتسيير وتثمين الثروة تراعى، في المقام الأول، قدرتها وقدرة الأنظمة البيئية التي تؤويها على التجدد بما يضمن تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تدرها على البلد.

ومن منطلق السعي إلى تحقيق أفضل العوائد المترتبة على استغلال وتسيير القطاع واستدامتها وتعميم فوائدها على كل الموريتانيين، فإن الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى التي تم اعتمادها في القطاع، منذ عدة سنوات، تسعى إلى بلوغ هدفين استراتيجيين متكاملين هما حماية الثروة السمكية ومحيطها البحري، من جهة، وتعزيز اندماج القطاع في منظومة الاقتصاد الوطني، من جهة أخرى.

ويبقى الهدفان الاستراتيجيان المتكاملان متماشيين مع متطلبات الظرف الزمني الراهن، وعليهما ينبغي أن تنبني السياسات العمومية في هذا القطاع. إلا أنه من الملاحظ أن السياسات العمومية المنتهجة لم تمكن من بلوغ الأهداف المرسومة قياساً إلى حالة الثروة السمكية والأداء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع.

وهكذا فإن سياسة التسيير القائمة على مجهود الصيد، والتي تم نهجها حتى الآن، أدت إلى فرط استغلال الثروة وإلى تلاشي ريع القطاع. كما أن سياسة الاندماج لم تؤت الثمار المرجوة، سواء تعلق الأمر بفرص العمل التي تم استحداثها والتي لا تتناسب مع مقدرات القطاع، أو من حيث القيمة المضافة أو التنمية الصناعية التي ظلت محصورة في تجميد وتخزين منتجات ذات قيمة مضافة شبه معدومة. وربما يؤدي ضعف قدرات الاستيعاب والتخزين، في فترات وفرة الإنتاج، إلى توقيف الصيد.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، يتعين اليوم إيجاد نموذج لتسيير القطاع يتيح بلوغ الأهداف التي طالما سعت السياسات العمومية المعتمدة إلى تحقيقها.

ومن شأن نموذج التسيير المذكور أن يتيح، في إطار الإستراتيجية الجديدة، تركيز دور الدولة على مهامها السيادية المتمثلة في حماية الثروة والوسط البحري وضمان النفاذ الشفاف إلى الثروة وتوزيع الريع بشكل منصف. ومن شأن هذه الإستراتيجية القطاعية أن تجعل من قطاع الصيد عامل نمو يساهم في إدماج القطاع في الاقتصاد الوطني عبر: (1) تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية؛ (2) تشجيع التحويل وتثمين منتجات الصيد؛ (3) خلق المزيد من فرص العمل ورفع القيمة المضافة.

وعلى صعيد المحافظة على الثروة السمكية والبيئة البحرية، تمثل الموارد السمكية في المياه الخاضعة للقوانين الموريتانية مقدرات معتبرة، حيث تتراوح الكميات المتاحة المسموح باصطيادها ما بين 1.5 إلى 1.8 مليون طن سنوياً. وبالتالي، فإن هذه الثروة تشكل رأس مال بيولوجي بقيمة اقتصادية عالية بالنسبة للاقتصاد الوطني، شريطة أن يتم تسييرها وفقاً لمبادئ الحيطة والمقاربات المعمول بها بيئياً وللحكمة الرشيدة. ولئن كانت بعض المخزونات غير المستغلة إطلاقاً، كالمحار مثلاً، أو المحدودة الاستغلال (كبعض أنواع أسماك القاع أو السطح) توفر، إلى حد ما، إمكانية زيادة الإنتاج، فإن معظم الموارد الإستراتيجية بالنسبة لموريتانيا تعتبر، في الوقت الحالي، مستغلة بشكل كامل. ومن هنا فإن التحكم في الضغط على المصايد وتنويعها واستغلال شعب الإنتاج الواعدة وتثمين منتجات الصيد وتعزيز الفاعلية الاقتصادية هي وحدها التي ستمكن القطاع من تحقيق قفزة نوعية تراعي مبادئ استدامة الثروة وتنامي اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل ضمان استدامة هذه الثروة وتوظيف أمثل لمقدرات النمو وفرص العمل المتأتية من القطاع في خدمة الاقتصاد الموريتاني، فإن العمل على زيادة حجم الكميات المصطادة يجب أن يتم باتجاهين: (1) بالنسبة للمخزونات ذات الاستغلال الأكثر شيوعاً، ينبغي إحلال مقاربة تعتمد عقلنة الاستغلال وتطوير أساليب تثمين المنتج محل نهج الترخيص لمجهود صيد غير محدد بسقف، والذي كان سائداً على مدى العقود الماضية؛ (2) بالنسبة للموارد غير المستغلة الأخرى، يجب العمل على التنويع عبر استكشاف شعب واعدة جديدة واستغلال مسئول للمخزونات الناشئة كخطوة لزيادة كمية المصيد.

وتعزيزاً لهذا النهج، وفيما يخص المخزونات ذات الاستغلال الأكثر شيوعاً، ستركز الإستراتيجية الجديدة على: (1) وضع ضوابط للتحكم الفعلي في مستوى استغلال المصايد؛ (2) إعادة تجديد المخزون من

أسماك العمق التي كان استغلالها مفرطاً؛ (3) خفض الفاقد بعد الاصطياد و؛ (4) ترشيد الصيد العرضي والمصيد المرتجع مع الاستثمار في المخزونات الناشئة.

وهذا ما يدعو إلى ضرورة إصلاح أنظمة التسيير الحالية من أجل ضبط النفاذ إلى الثروة وتحسين الرقابة وتوزيع مجهود الصيد على مختلف المصايد.

وهكذا فإن المقاربة المعتمدة على تخصيص كل مصيد بمخطط استصلاح، والتي تأخذ في الحسبان تنوع المصايد (الصيد التقليدي، الشاطئي، الصناعي، الوطني، الأجنبي)، وطبيعة النشاطات التي تستهدفها، تعتبر النهج الأكثر ملاءمة والخيار الأمثل الذي ينبغي التوجه نحوه بحزم. وفضلاً عن ذلك، فإن الانتقال بتسيير المصايد إلى نظام الحصص كبديل عن نظام التسيير المرتكز على مجهود الصيد أو كتكملة له، يمثل خياراً يجب أن يحظى بالأولوية وأن يكون مصحوباً باليات تنفيذ مناسبة وفعالة. ويعني ذلك العمل بنظام للتسيير قائم على رخص الصيد الحصرية بالنسبة لبعض المصايد، على أن تحدد هذه الحقوق بشكل دقيق وتكون مشفوعة بضمانات، على المدى الطويل، لصالح المنتجين وبنظام ضريبي ملائم مرتبط بتنازل الدولة عن هذه الحقوق.

وعلى صعيد تعزيز دمج القطاع في الاقتصاد الوطني، يجب اعتماد مراقبة دقيقة للاستثمارات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالصيد، وخاصة الأنشطة اللاحقة للصيد ذات العلاقة باستدامة إمكانيات الاصطياد. وبالفعل، فإنه لا ينبغي أن تقتصر مسألة خلق الثروة وتوطينها على دائرة العلاقات التفاعلية بين الثروة واستغلالها، وبالتالي على تصور تسيير القطاع كوسيلة للحصول على الربح، وإنما يجب الاهتمام بتركيبة أساطيل الصيد وبأساليب استغلال الثروة والأنشطة ذات العلاقة بالصيد (الخدمات، التصنيع، التسويق).

ولئن كان مفهوم خلق الثروة (القيمة المضافة المباشرة أو غير المباشرة) متعارفاً عليه إلى حد ما، فإن مفهوم التوطين يحتاج إلى توضيح أكثر، إذ هو يعني التكلّف بأجور العمالة المقيمة في موريتانيا (الوطنية أو الأجنبية) ودفع الضرائب والرسوم وإمكانية إعادة استثمار جزء من عوائد رأس المال في الاقتصاد الوطني. وبعبارة أخرى، فإن التوطين يمر عبر ضبط وتعزيز الإطار القانوني والبنية التحتية والأنظمة الضريبية والمؤسسية من أجل توفير حوافز مناسبة.

وأخيراً فإن الهدف المتمثل في إدماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني يجب أن يشمل الأبعاد المتعلقة بالأمن الغذائي والصحي لسكان موريتانيا اعتماداً على منتجات البحر مع مراعاة متطلبات النمو الأزرق.

وهكذا، فإن رؤية قطاع الصيد والاقتصاد البحري، على المدى البعيد، يجب أن يعاد تحديدها على النحو التالي:

"تمكين سكان موريتانيا من جني أكبر عائد من الثروة السمكية بشكل مستديم، والمشاركة في جهود تطوير اقتصاد أزرق ذي نفع عميم، كمصدر للثروة وخلق فرص العمل.

المحاور الإستراتيجية

يجب أن تكون المحاور العملية التي تقابل أهداف الإستراتيجية القطاعية للفترة 2015 - 2019 مستجيبة، بالضرورة، للرؤية المنوه عنها أعلاه. ومن هذا المنطلق، فإن إستراتيجية التسيير والتنمية المسؤولة التي تقوم عليها هذه الرؤية ستدور حول المحاور الستة التالية:

1. تحسين المعرفة بحالة الموارد السمكية ومحيطها؛

2. التسيير الأمثل للموارد السمكية؛
3. تعزيز اندماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني؛
4. النهوض بالشؤون البحرية؛
5. النهوض بتنمية الصيد القاري وتربية الأحياء المائية
6. تعزيز الحكامة الرشيدة للصيد البحري.

2.2.1 المحور الأول: تحسين المعرفة بحالة الموارد السمكية ومحيطها

يتطلب التسيير المستديم لمقدرات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستوى كاف من المعرفة بحالة الموارد البيولوجية لضبط معايير الاستغلال، في إطار الصيد المسؤول. ولهذا الغرض سيتم التركيز على تحسين المعارف العلمية والفنية في مجال المحافظة على البيئة البحرية والمحيطية وتعميق المعارف حول الثروة وديناميكتها وتطوير المعرفة التكنولوجية الملائمة لاستغلال مسئول وتفاضلي للموارد السمكية.

2.2.1.1 المحافظة على سلامة البيئة البحرية والشاطئية

تشكل المحافظة على سلامة البيئة البحرية أحد الشروط الأساسية لاستمرار إنتاجية الموارد البيولوجية. ومن المعلوم أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا معروفة بوفرة مصادرها السمكية وتنوعها وأهميتها من الناحية التجارية (حوالي 600 نوع من الأسماك يمكن استغلال 200 منها استغلالا تجاريا). وثمة إشكاليات تدعو إلى تطوير البحوث في مجال الصيد والمحيطات، منها كثافة وتنوع الاستخدامات وهشاشة المجال البحري وكثرة ما يستهدفه من أطماع، والتنقيب عن النفط والغاز في أعالي البحر والآثار ذات العلاقة بالتغيرات المناخية التي تعبر عن نفسها عبر ديناميكية الشاطئ، خاصة في المنطقة الجنوبية منه، وما يترتب على ذلك من انعكاسات اجتماعية وبشرية.

وفي هذا الإطار، وحرصا على حماية المناطق البحرية والشاطئية (وفقا لاتفاقيات Aichi حول التنوع البيولوجي)، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل:

1. تعزيز وإدامة منظومة رصد الوسط البحري، وخاصة المنظومة التي تم إقرارها في إطار برنامج التنوع البيولوجي والغاز والنفط (BGP)؛
2. تعزيز المناطق البحرية المحمية القائمة (الحظيرة الوطنية في أركين والحظيرة الوطنية في جاولينك) والإسهام في حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنوع البيئي (الخلية الدائمة لمراقبة التيار الصاعد من القاع upwelling، والأخاديد المغمورة، والشعاب المرجانية)؛
3. متابعة وتقييم تأثير التغيرات المناخية على البيئة وعلى توزيع المصادر وعلى ديناميكية المحيط والشاطئ.

2.2.1.2 تقييم حالة وديناميكية المخزونات القابلة للاستغلال

يبرز تقييم مخزون مختلف المصايد مؤشرات على تحسن معظم هذه المصايد (الإخطبوط وجراد البحر) كما يبرز فرصا واعدة للاستغلال على مستوى بعض المصايد المستغلة حاليا (القشريات، أسماك السطح الصغيرة) وكذلك على مستوى المصايد الناشئة (سمك الخيار، الأنشوفة، المحار، الأعشاب البحرية).

ولأجل عقلنة الاستغلال من الناحية الاقتصادية، بما يضمن استدامة خلق الثروة، يتعين تعزيز البحوث لتواكب ديناميكية المخزونات وتقييم القدرة على الاصطياد، بالنسبة لكل مصيد على حدة، مع تحديد مناطق الصيد وفتراته والأدوات والتقنيات المناسبة.

ولأغراض إسداء مشورة علمية تدعم تسيير وتنمية قطاع الصيد، يتعين القيام بما يلي:

- تعزيز برامج متابعة ديناميكية مخزونات الثروة السمكية لتحديد نسب الاصطياد المقبولة؛
- البحث عن شعب واعدة جديدة سعياً إلى تنويع الإنتاج وتأمين الموارد السمكية المستغلة حالياً؛
- تشجيع تقنيات اصطياد مناسبة بما يتلاءم مع ظروف الاستغلال المستدام للموارد السمكية (أدوات انتقائية) ولموائلها البحرية؛
- تعزيز أنشطة البحث في مجال التحليل الاجتماعي والاقتصادي لشعب الإنتاج؛

2.2.1.3 تعزيز قدرات البحث

يتعين تعزيز الوسائل الفنية واللوجستية والبشرية من أجل إرساء بحث علمي فعال وناجع، من شأنه أن يوفر الإجابة الآنية على تساؤلات أصحاب القرار الملحة والمستعجلة في مجال استصلاح وتطوير الصيد وتربية الأحياء المائية. ولتمكين منظومة البحث الوطنية من توفير الدعم المطلق لمسار إصلاح أنظمة الحكامة في قطاع الصيد، يتعين ما يلي:

- تعزيز قدرات رصد الأنظمة البيئية والوسط البحري على ضوء تطور الاستخدامات الأخرى (لاسيما النشاطات النفطية في أعالي البحر) وتطور المناطق ذات الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي وفقاً للضوابط المحددة في اتفاقيات Aichi؛
- بلورة برامج عمل لمراعاة الاحتياجات المترتبة على خطط استصلاح وتطوير أنظمة التسيير (إنشاء وتجهيز مختبرات متخصصة ومراكز امتياز)؛
- تعزيز القدرات في مجال البحوث التطبيقية على تقنيات وتكنولوجيا معدات ومنتجات الصيد وعلى بيولوجيا الأنواع وفي مجال بحوث تقنيات تربية الحيوانات من أجل النهوض بتربية الأحياء المائية والصيد القاري؛
- تطوير النمذجة البيولوجية-الاقتصادية والتقييم التقديري للمصايد الرئيسية من أجل تعظيم ريع القطاع والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للصيد وتربية الأحياء المائية؛
- تعزيز الوسائل الفنية والبشرية والمالية في مجال بحوث الصيد، وإيجاد حلول لضمان استدامتها وتجاوز المعوقات التي تحد من هذا النشاط وتعيق فعاليته.

2.2.2 المحور الثاني: التسيير الأمثل والاستغلال الأنجع للموارد السمكية

يشكل قطاع الصيد مصدراً للنمو المستدام، شرط تسييره عبر اعتماد مخطط إدارة لكل مصيد على حدة، كإطار هيكلي موحد لمعالجة المسائل المتعلقة بتنظيم الصيد بشكل فعال ومتناسق (النفاز إلى الموارد وتخصيصها) ومواكبة ذلك بالرصد والمتابعة والمراقبة، بما يتناسب مع تنوع ظروف النفاز إلى الموارد واتساع المنطقة الاقتصادية الخالصة.

2.2.2.1 استصلاح المصايد

سيكون النهوض بالمنهجيات الخاصة بخطط استصلاح المصايد، والتي هي في صلب منهجيات إصلاح نظام التسيير، في مقدمة أولويات هذه الإستراتيجية. وللاستفادة من التجارب المكتسبة في هذا المجال، وخاصة تلك المتعلقة بمصايد الإخطبوط وأسماك السطح الصغيرة والجمبري والنازلي، فإن منهجية خطط الاستصلاح يجب أن تنبثق من التشاور من أجل ضمان تبني الأطراف المعنية لقواعد التسيير، من جهة، ولتحميل هذه الأطراف المسؤوليات المتعلقة بالتنفيذ، من جهة أخرى.

ويتطلب نجاح مثل هذه المنهجية ما يلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي على مسار اتخاذ القرارات بحيث يكون شفافا (إطار تشاور خاص بكل نوع من أنواع المصايد) ومستندا إلى معطيات علمية (مجموعة عمل بيو-اقتصادية لكل نوع من أنواع المصايد)؛
- تعيين فريق خاص معني بكل مخطط استصلاح لضمان الإشراف الفعال ومتابعة التنفيذ؛
- تعزيز آليات التعاون شبه الإقليمي من أجل تسيير متفق عليه للمخزونات المشتركة؛
- العمل، على وجه الاستعجال، على تحديد ضوابط متابعة وتطوير المصايد الناشئة التي تستهدف أنواع حساسة بيولوجيا وبيئيا، مثل فولوت خرطوم الخنزير cymbium وخيار البحر holothurie والانشوفة anchois والسردين sardine والقطلس sabre.

2.2.2.2 تسيير تخصيص الموارد والنفاد إليها

يجب أن تكون مخططات الاستصلاح مرجعا ثابتا في كل ما يتصل بتخصيص الموارد والنفاد إليها، على الصعيد الوطني، أو في إطار اتفاقيات الصيد التي يكون طرفها الآخر بلدا ما أو مجموعة بلدان أو مجموعة مصالح خصوصية. وهكذا فإن انسجام أساليب النفاذ وتخصيص الموارد، بما في ذلك اتفاقيات الصيد، مع خطط الاستصلاح يمثل شرطا أساسيا لإنجاح الرؤية الإستراتيجية للقطاع.

ومن منطلق ضبط النفاذ إلى الثروة وعقلنة استغلالها من الناحية الاقتصادية، فإن حقوق الصيد ستراعي خصائص المصايد وستكون مضمونة بقوة القانون ليطمئن الفاعلون على استدامة استثماراتهم. وسوف يتم تخصيص وتسيير حقوق الصيد بشفافية وعدالة بما يخدم المصلحة العامة وبلوغ هدف النمو الشامل للنهوض بتنمية البلد. وسيتم منح حقوق الصيد على أساس دفتر التزامات يحدد الشروط الإدارية والمالية والتنفيذية المتعلقة باستغلال الموارد: مناطق الصيد، المعدات، الموسم، التنظيم، إلزامية التصريح الفوري بالكميات المصطادة.

ولهذا الغرض يتعين:

- تحديد آلية شفافة ومنصفة لتخصيص الموارد، بالتشاور مع الأطراف المعنية، سعيا إلى تحقيق توزيع عادل لمجموع الكميات المسموح بصيدها؛
- تقرير الرسوم المترتبة على حقوق الصيد، بالنسبة لكل نوع من المصايد على حدة، مع مراعاة القيمة التجارية للموارد المستغلة، وبما يكفل التوزيع العادل للريع بين القطاع الخاص الذي يعمل على خلق الثروة وبين الدولة الموريتانية بصفتها المالك للموارد. كذلك، وفي هذا الإطار، يجب أن تسمح حقوق الصيد باسترجاع التكاليف الثابتة المترتبة على وظائف وخدمات تسيير المصايد (البحوث، الضبط، الإجراءات الإدارية، الرقابة والتكوين، إلخ...).

2.2.2.3 تعزيز رقابة الصيد

تعتبر الرقابة على الصيد أداة أساسية فعالة لتسيير الموارد. وعليه، فإن تعزيز آلية المتابعة والرقابة والتفتيش يجب أن يتواصل، لاسيما في ضوء الاحتياجات الجديدة المترتبة على تنفيذ خطط الاستصلاح والإدخال التدريجي للآليات مؤقتة في تسيير بعض المصايد بنظام الحصص.

وفي هذا السياق يجب أن تعطى عناية خاصة لما يلي:

- تناسق الخطة التنفيذية للرقابة مع ترتيبات الرقابة التي تنص عليها خطط استصلاح المصايد (تخصيص كل نوع من المصايد بخطة رقابة منفصلة)؛
- وضع آلية لمتابعة الكميات المصطادة في إطار المصايد المستصلحة؛
- تعزيز منظومة المتابعة والرقابة والتفتيش في منطقة الشاطئ، لمواكبة تنمية الصيد الصناعي الشاطئي وفق ضوابط محددة ومتحكم فيها؛
- تعزيز مكافحة الصيد غير القانوني، غير المبلغ عنه وغير المنظم (pêche INN) في إطار خطة عمل وطنية تتأزر فيها جميع الجهود والوسائل اللازمة؛
- تعزيز الوسائل الفنية والبشرية والمالية للرقابة البحرية بما يتناسب مع مهامها.

2.2.3 المحور الثالث: تعزيز اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني

سعيًا إلى تحقيق إمكانات النمو والتشغيل في قطاع ما بعد الاصطياد، ينبغي تهيئة مناخ ملائم لظهور مبادرات تهتم بتصنيع وتثمين منتجات الصيد. ويتطلب الأمر، في المقام الأول، توفير الظروف المواتية للنهوض بالبنى التحتية المزودة بالخدمات الأساسية، ووضع آليات تحفيز لتطوير الصناعات التحويلية والخدمات المصاحبة لها، فضلا عن تعزيز إسهام القطاع في الأمن الغذائي وملاءمة منظومة التكوين مع الحرف البحرية والنهوض بالرقابة الصحية ومراقبة جودة منتجات الصيد.

2.2.3.1 تطوير البنى التحتية وصناعات تثمين المنتج

سوف يتطلب توفير المناخ الملائم للنهوض بالصناعات التحويلية وتثمين المنتجات تعبئة الاستثمارات العمومية من أجل إقامة البنى التحتية اللازمة وتوفير الخدمات الأساسية، من جهة، ومن جهة أخرى، منح الحوافز الضريبية التي تشجع الاستثمار الخصوصي.

وفيما يتعلق بمسألة البنى التحتية بالذات - وهي التي عليها المدار في تطوير شعب تثمين المنتجات - فيتعين السهر على أن تدرج الاستثمارات في موانئ الصيد والأقطاب التنموية ضمن المخطط التوجيهي للبنى الأساسية ومع خطة تسيير الصيد التقليدي والشاطئي. ويتعلق الأمر، كذلك، بمراعاة سياسات مكافحة الفقر في منطقة الشاطئ فيما يختص بتزويد المناطق المرفئية بالخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وشبكات توزيع الماء والصرف الصحي والكهرباء والطرق الرئيسية والفرعية.

وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية لصالح الفاعلين الخصوصيين، وتشجيع تثمين المصيد في موريتانيا، يجب مراعاة المزايا النسبية لمختلف شعب التحويل والتثمين. وعليه فإن الأولوية ستعطى للصناعات التحويلية ذات العائد الأكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من حيث خلق الثروة وتوطينها وخلق فرص العمل والإسهام في الأمن الغذائي والحد من المصيد المرتجع ومن الفاقد بعد الاصطياد.

وعلى هذا الأساس، فإن الجهود يجب أن تنصب على:

- توفير المنشآت المرفئية وتزويدها بالخدمات الأساسية، سعياً إلى الاستغلال الأمثل لمناطق الصيد، خاصة في الجنوب؛
- إنشاء أقطاب تنموية متكاملة تراعي سياسات مكافحة الفقر واستصلاح الشواطئ؛
- تحديد الآليات الضريبية الكفيلة بتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية وتثمين المنتجات، وخاصة على مستوى مناطق الموانئ؛
- تطوير شعب إنتاج وتثمين مسئول لمنتجات البحر، تسهم، بفعالية، في تعزيز اندماج القطاع في منظومة الاقتصاد الوطني.

2.2.3.2 الإسهام في الأمن الغذائي

لقد حقق نظام توزيع منتجات الصيد على مستوى الأسواق المحلية، لاسيما في داخل البلاد، نجاحاً كبيراً تمثل في ارتفاع معدل استهلاك الفرد من السمك وتغيير الأنماط الغذائية التي ترتبت على ذلك، على مستوى السكان الموريتانيين.

وفي هذا الإطار، وانسجاماً مع سياسات الأمن الغذائي والصحي في البلاد، يتعين:

- تعزيز منظومة توزيع السمك على مستوى التراب الوطني؛
- العمل على استدامة هذه المنظومة عبر تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- اعتماد مقاربة مدروسة لتثقيف السكان وتوعيتهم حول استهلاك المنتجات السمكية؛
- تشجيع نفاذ السكان إلى الموارد السمكية القارية؛

2.2.3.3 تطوير التكوين الفني والمهني

مع إسناد التكوين على المهن البحرية إلى الأكاديمية البحرية، ستعطي عناية خاصة لمواءمة منظومة التكوين مع الاحتياجات في مجال العمل في مختلف شعب الإنتاج، وخاصة شعبة تثمين المنتجات. وفي إطار السياق المؤسسي الجديد، سوف تتواصل برامج التكوين القطاعية في إطار من التشاور يكفل استمرارية الدور الإشرافي للقطاع (التكوين المهني، تحديد برامج التكوين، برمجة التكوين بما يتلاءم مع احتياجات القطاع من العمالة).

وفي هذا الإطار يتعين:

- وضع آليات لتحليل احتياجات سوق العمل وفرص التشغيل في القطاع ومتابعة وتقييم منظومة التكوين؛
- تطوير نظام هندسة التكوين (برامج، دورات) بالتشاور مع الأطراف المعنية (الأكاديمية البحرية، المنظمات المهنية) سعياً إلى تلبية احتياجات السوق في مجال اليد العاملة المحترفة، ذات الكفاءة المهنية العالية؛
- الاتفاق، مع الأكاديمية البحرية، على برنامج تعاقدي حول التكوين في المهن البحرية؛
- تطوير برامج خاصة للتكوين في مجال تربية الأحياء المائية والصيد القاري؛

2.2.3.4 تعزيز الرقابة الصحية وجودة المنتجات

تمثل الرقابة الصحية وظيفية إستراتيجية من وظائف الصحة العمومية وضمان نفاذ لمنتجات البحر إلى الأسواق الاستهلاكية الوطنية والإقليمية والدولية. وتستمد هذه الوظيفة أهمية مضاعفة من التوجه المعتمد القاضي بتشجيع تصدير المنتجات التي يتم تثمينها.

وفي هذا الإطار، يتعين الارتقاء بجودة منتجات البحر لتعزيز قدرة منتجاتنا على المنافسة في الأسواق الدولية الأكثر مردودية.

وفي هذا المجال ستعطي عناية خاصة للجوانب التالية:

- تعزيز منظومة المراقبة الصحية وتغطية جميع مؤسسات الصيد (سفن الإنتاج، مصانع التحويل والتثمين ومناطق استزراع الأسماك والصيد القاري)؛
- توطيد المكاسب المحققة في مجال مراقبة الجودة والنوعية عبر دعم منظومة الرقابة الصحية من أجل تأهيل المختبرات ونظام التفقيش المحلية للاعتماد عالميا؛
- الارتقاء بجودة منتجات الصيد عبر الدخول في مسار يفضي إلى بروز علامة جودة محلية تستند إلى السلامة الصحية وجودة إجراءات الإنتاج (الوسائل والمنهجية).

2.2.4 المحور الرابع: النهوض بتنمية الصيد القاري وتربية الأحياء المائية

تتوفر موريتانيا على عدد كبير من المسطحات المائية الكفيلة، إذا من أحسن استغلالها في نشاط الصيد القاري المندمج، بالمساهمة الفعالة في الأمن الغذائي وفي التشغيل في الوسط الريفي. كما أن الواجهة البحرية توفر جملة من الظروف الملائمة لتطوير مشاريع تجارية لنشاط تربية الأحياء المائية الذي لا يزال في طور البدايات الأولى. وتمر تنمية هذا القطاع بالنهوض بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية عبر إطار قانوني ومؤسسي وتخطيطي، مع تعميق المعارف والخبرة بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية وتطوير إنتاجها.

2.2.4.1 تطوير الصيد القاري وتربية الأحياء المائية

لا توفر مدونة الصيد البحري الإطار القانوني والمؤسسي المناسب لتطوير تربية الأحياء المائية والصيد القاري بشكل مستدام. ومن شأن إيجاد منظومة قانونية ومؤسسية وتخطيطية أن يشجع تجربة تطوير أنظمة تربية الأحياء المائية لأغراض تجارية، دونما إلحاق ضرر بالبيئة، من جهة، وتطوير الصيد القاري ضمن مخطط تسيير مندمج للموارد الطبيعية موجه، أساسا، لمحاربة الفقر ولضمان الأمن الغذائي، من جهة أخرى.

وانسجاما مع هذه الرؤية ستعطي عناية خاصة لما يلي:

- وضع إطار تنظيمي لتربية الأحياء المائية في الواجهة البحرية؛
- وضع إطار تنظيمي للصيد القاري واستزراع السمك في المسطحات المائية القارية؛
- تعزيز ومواءمة الإطار المؤسسي المتعلق بتربية الأحياء المائية والصيد القاري؛
- اعتماد خطط تطوير خاصة بالصيد القاري وتربية الأحياء المائية.

2.2.4.2 تعميق المعارف والخبرات التخصصية

في هذا المجال، تبقى المعلومات والمعطيات المتوفرة محدودة جداً، سواء تعلق الأمر بخريطة المسطحات المائية وتقلبات أحوالها، أم بالأنواع الأنسب والمواقع الأكثر ملاءمة لتربيتها، ناهيك عن تقنيات التربية في مختلف أطوار نمو الأحياء في المياه القارية أو في الواجهة البحرية.

وعلى هذا الأساس، ستعطى عناية خاصة لما يلي:

- تطوير برامج ووحدات للبحث العلمي والتقني متخصصة في كل من هذه المجالات؛
- تشجيع الشراكة والتعاون للاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية.

2.2.4.3 زيادة إنتاج الصيد القاري وتربية الأحياء المائية

في إطار خطط تنمية الصيد القاري و **تربية الأحياء المائية** وسعيًا إلى بلوغ الأهداف المرسومة، سيتم إجراء تجارب نموذجية من أجل:

- ✓ زيادة الإنتاجية على مستوى النهر والمسطحات المائية الدائمة؛
- ✓ تطوير مشاريع لتربية الرخويات والقشريات والأسماك والأعشاب البحرية؛
- ✓ تطوير مشاريع نموذجية صغيرة رائدة في مجال الصيد القاري وتربية الأحياء المائية ودمجها في المنظومة الزراعية والبيطرية في المناطق الريفية الهشة.

2.2.5 المحور الخامس: تطوير الشؤون البحرية

حين يتعلق الأمر بالنمو الأزرق، فإن الأنشطة المقام بها في الوسط البحري، فضلا عن الصيد، تشكل رافدا أساسيا لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى. ويهدف هذا المحور إلى تفعيل الأهداف الإستراتيجية التي تضمنها قانون البحرية التجارية المعتمد عام 2013، والذي يتناول الأمن والسلامة البحرية وحكامه الشاطئ والمجال البحري العمومي وحماية البيئة البحرية وتسيير العمالة.

2.2.5.1 تعزيز الأمن والسلامة البحرية

يشكل الأمن والسلامة البحرية أحد أكثر الشواغل إثارة للقلق على المستويين الدولي والإقليمي، وبلادنا، بما لها من واجهة بحرية ممتدة، تضع هذه المسألة في صلب اهتماماتها، في ظل وجود جملة من التحديات ينبغي التعامل معها، منها تنامي الأنشطة البحرية وتأمين الموانئ والمنافذ الأخرى، واتساع الهجرة السرية ونشاطات التهريب بمختلف أنواعها.

و إليها ينضاف الارتفاع المقلق للخسائر البشرية في أوساط الصيد التقليدي، فضلا عن تهالك أسطول الصيد الصناعي الوطني الذي يشكل، هو الآخر، خطرا متزايدا.

ولمواجهة هذه المخاطر المختلفة، يتعين على موريتانيا أن تلعب الدور المنوط بها بصفها دولة علم ودولة ميناء ودولة شاطئية، وفقا للاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية التي صادقت عليها.

وفي المجال، يتعين:

- بلورة نظام عملياتي لمتابعة سلامة الموانئ وأمن السفن؛

- تعزيز مهام الرقابة والتفتيش المتعلقة بأمن السفن، من منطلق التزامات موريتانيا كدولة ميناء ودولة علم ودولة شاطئية؛
- وضع نظام لمتابعة وتأمين مراكب الصيد التقليدي والشاطئي؛
- تعزيز وتوسيع وظيفة الإنقاذ البحري على امتداد الشاطئ.

2.2.5.2 تحسين حكمة الشاطئ والمجال البحري العمومي

لقد ظل الشاطئ الموريتاني لفترات طويلة مسرحا لجميع أنواع النشاطات التي لا تخضع، في الغالب، لرقابة الدولة. ويعزى هذا الوضع، في مجمله، إلى الغموض الحاصل في تحديد مسؤوليات التسيير الخاصة بهذا المجال وغياب الوعي الكافي فيما يتعلق بمقدرات الأنظمة البيئية. وقد تجسد كل ذلك في كثرة حالات الاحتلال الفوضوي للمجال البحري العمومي، دونما مراعاة لطبيعة النشاطات التي ينبغي أن يحتضنها هذا المجال ولا لقابلية الاستثمار الموجه له للاستمرار، مما ساهم، في أحيان كثيرة، في تدهور البيئة الشاطئية ونشوب نزاعات بين المستخدمين.

وفي هذا الصدد ستنصب الجهود نحو:

- استكمال الإطار القانوني المنظم لحكمة المجال البحري العمومي، مع مراعاة متطلبات حماية النظم البيئية المائية؛
- إعداد مخطط لشغل المجال البحري العمومي يراعي المخطط التوجيهي لاستصلاح الشاطئ الموريتاني.

2.2.5.3 تعزيز حماية البيئة البحرية

تواجه بلادنا تهديدات متزايدة بحدوث كوارث ذات ضرر بالغ على الموارد البحرية وعلى بيئتها الحاضنة، بفعل تنامي نشاطات التنقيب والاستخراج، وقرب المسارات التي تسلكها ناقلات النفط وكثافة حركة سفن الصيد والسفن التجارية

وفي هذا السياق يتعين:

- استصلاح المجال البحري، بما يسمح بتعايش استخداماته المختلفة على النحو الأمثل؛
- إشاعة ثقافة الوقاية لدى جميع الفاعلين، سبيلا إلى رفع مستوى اليقظة البيئية والحد مخاطر التلوث؛
- تطوير وسائل التدخل (التشريعات الوطنية والدولية، هيئات التنسيق والتحسيس، تكوين الفاعلين والمستخدمين)؛
- بلورة آليات لحماية المناطق البحرية والشاطئية الحساسة.

2.2.5.4 تطوير النقل البحري والنهري

يمثل النقل البحري مشروعا استراتيجيا متزايدا الأهمية، لكون المبادلات التجارية العالمية تتم في الغالب عن طريق البحر. وسيساعد تطوير أنشطة النقل البحري على استفادة موريتانيا من موقعها الجغرافي

الاستراتيجي كنقطة ربط بين أمريكا وأوروبا والمغرب العربي وغرب إفريقيا. ومن المهم تدارك التأخر الحاصل في هذا المجال.

ولهذا الغرض، سيتم التركيز على:

- إعداد أدوات قانونية ومؤسسية وعملية، وفقا لما تتطلبه جميع شعب النشاط في هذا المجال؛
- تحديد الوسائل البنى-تحتية واللوجستية اللازمة لتطوير أنشطة النقل البحري والنهري.

2.2.5.5 تطوير المهن البحرية المساعدة

تشهد الأنشطة البحرية المساعدة قفزة هائلة بفضل تطور الأنشطة البحرية الرئيسية (الصيد، استغلال النفط في أعالي البحار، النقل البحري،... الخ)، وهي، بذلك، تشتمل على إمكانات كبيرة في مجال خلق فرص العمل وخلق الثروة. ورغم كون هذه الأنشطة قد حددتها وتحكمها مدونة البحرية التجارية، إلا أنها تحتاج إلى إعادة هيكلة وتنظيم ومتابعة أفضل، من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة منها. ولهذا الغرض، ينبغي رسم إطار شفاف لتنظيم وممارسة ومتابعة الأنشطة البحرية الثانوية.

وفي هذا الصدد، سيتم التركيز على:

- ✓ تحديد واعتماد طرق وشروط النفاذ إلى هذه الأنشطة؛
- ✓ تحديد وتطبيق آليات لتحسين المردودية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأنشطة؛
- ✓ تنظيم وتوزيع هذه الأنشطة على نحو أمثل، مراعاة لاحتياجات مختلف المناطق البحرية.

2.2.5.6 تحسين تسيير العمالة البحرية

لقد ظل تسيير عمال البحر، منذ أمد بعيد، الشغل الشاغل للسلطات العمومية، خاصة منذ بدء العمل ببرنامج مرتنة الطواقم، الذي أعد بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. ومع ذلك، لا يزال مجال تسيير العمالة البحرية يعاني من الاختلالات والهشاشة، وهو أمر يجب مراعاته في إطار الإستراتيجية التي بين أيدينا. ويتعين، لهذا الغرض:

- الصرامة في تطبيق النظم المتعلقة بالشهادات والمراقبة وتفتيش السلامة لطواقم السفن؛
- وضع نظام خاص بتسيير فرص العمل المتوفرة على متن السفن؛
- إنشاء إطار تكافلي بين مختلف الفاعلين في القطاع (صندوق تضامن خاص بالعمالة البحرية)؛
- بلورة إطار تنظيمي أو تعاهدي ملائم لبحارة الصيد التقليدي والشاطئي.

2.2.6 المحور السادس: تعزيز الحكامة

يندرج تعزيز حكامة قطاع الصيد والاقتصاد البحري ضمن خيار وطني لإشاعة الحكامة الرشيدة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، اعتمادا على مبادئ الشفافية والإنصاف والتشاور. وتجسيدها لهذا التوجه، سيتم توطيد وتعزيز الإطار القانوني وآليات التشاور والتنسيق وقدرات التسيير ونظام الرصد والتقييم القطاعي والتعاون.

وللاستفادة من الإصلاحات المرتقبة في إطار هذه الإستراتيجية، يتعين اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان الشفافية المطلقة في تسيير القطاع.

2.2.6.1 مواءمة الإطار القانوني

يشكل انسجام الإطار القانوني الوطني مع احتياجات التنمية والتسيير المستدام للثروة، من جهة، ومن جهة أخرى مع التزامات الدولة الموريتانية بموجب القانون الدولي، عنصرا ضروريا لتحسين الحكامة في القطاع. وفي هذا الصدد سيتم التركيز على:

- تعزيز دور خطط الاستصلاح في نظام الحكامة؛
- التأكيد على مبادئ التشاور والتشارك في تنمية وتسيير القطاع؛
- مأسسة صنع القرار؛
- تعزيز منظومة منع الصيد غير القانوني ومكافحته؛
- إدخال الإجراءات التنظيمية اللازمة لتطبيق الاتفاقيات شبه الإقليمية والإقليمية.

2.2.6.2 تعزيز التشاور مع المهنيين والفاعلين الآخرين والشركاء

إن من شأن التشاور مع مختلف الفاعلين ومشاركتهم في مسار إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العمومية القطاعية أن يعزز تبنيتهم والتزامهم وتحملهم للمسؤولية تجاه الإصلاحات المتعلقة بتسيير واختيار استراتيجيات التنمية القطاعية.

وفي هذا الاتجاه ستعطى عناية خاصة لـ:

- ✓ استحداث هيئة تشاور خاصة لكل نوع من المصايد، كأداة لمواكبة تنفيذ خطط الاستصلاح؛
- ✓ التفاعل بين لجان المصايد والمجلس الاستشاري الوطني لاستصلاح وتنمية المصايد؛
- ✓ تشجيع المقاربة التشاركية من أجل تحميل الأطراف المعنية بتسيير القطاع مسؤولياتهم؛
- ✓ تعزيز آليات التشاور والتنسيق مع الشركاء الفنيين والماليين في القطاع، وفقا لتوجيهات إعلان باريس حول فاعلية المساعدات العمومية من أجل التنمية.

2.2.6.3 النهوض بالشفافية

في إطار التحسينات الرامية إلى إشاعة الحكامة الرشيدة في قطاع الصيد، ستنصب الجهود في اتجاه المزيد من الشفافية في القطاع. وفي هذا الإطار، التزمت موريتانيا بالعمل، على المستوى شبه الإقليمي والإقليمي والدولي، على اعتماد مبادرة للشفافية في صناعات الصيد، على غرار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وذلك من أجل ترسيخ الشفافية على مستوى التسيير الفني للمصايد، من جهة، والعائدات المتأتية من الصيد، من جهة أخرى.

وفضلا عن الإجراءات الرامية إلى تعزيز المحتوى والأهلية القانونية لمخططات استصلاح المصايد ومهام هيئات التشاور، فإنه يتعين القيام بعمل موجه من أجل:

- مواكبة النهوض بمبادرة الشفافية الخاصة بالصيد؛

- تنظيم الأطراف المعنية وتعزيز قدراتها التفاوضية ومدى التزامها بالأهداف وخطط العمل المحددة؛
- الترويج إعلاميا لقطاع الصيد.

2.2.6.4 تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي

يلزم تعزيز قدرات وزارة الصيد والاقتصاد البحري والهيئات الخاضعة لوصايتها من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية وبلوغ الأهداف القطاعية. ومواكبة لإعادة تنظيم الوزارة، سيتم إصلاح مناهج العمل، من أجل تسيير أكثر فاعلية وحضور أكبر على امتداد الشاطئ، لتقريب الخدمات من المستهدفين. وسيراعي التنظيم الجديد ما تم مؤخرا من تعديلات مؤسسية، من قبيل استحداث المنطقة الحرة في انواذيبو والأكاديمية البحرية.

وفضلا عن ضخ المزيد من الوسائل البشرية والمادية والمالية، وعن اعتماد رؤية واضحة لمسار العمل المفوضي إلى تحقيق أهداف سياسات الصيد، فانه، يتعين، في هذا الإطار، العمل على تحسين نظام الحكامة عبر إصلاح تنظيمي يهدف إلى:

- إعادة تركيز مهام الإدارة المركزية حول الوظائف الأساسية وخاصة: (أ) استصلاح المصايد؛ (ب) تسيير الصيد؛ (ج) الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ (د) البرمجة والتعاون ومتابعة وتقييم السياسات القطاعية؛ (هـ) تطوير البنى التحتية الخاصة بالتفريغ ومواكبة الصناعات التحويلية والنتمين؛ (و) الشؤون البحرية.
- تقريب إدارة القطاع من المجتمعات المحلية، على امتداد الشاطئ؛
- ترسيخ وظيفة التوجيه الإستراتيجي للقطاع؛
- دعم المصادر البشرية عبر الاكتتاب والتكوين والحوافز.

2.2.6.5 تطوير التعاون في مجال التسيير المسؤول

ينبغي أن يستند إعداد ومتابعة مخططات استصلاح الموارد السمكية المشتركة، وخاصة أسماك السطح الصغيرة، إلى آليات التشاور والتعاون العلمي والفني الإقليمية والدولية القائمة.

وفي هذا الإطار، ينبغي تعزيز حضور موريتانيا في الهيئات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة FAO، لجنة المصايد COFI، لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي COPACE، الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي ICCAT)، وهيئات التعاون الإقليمية (اللجنة شبه الإقليمية للصيد CSRP، الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة UICN، منظمة استثمار نهر السنغال OMVS، المجلس الاستشاري الإقليمي حول الصيد السطحي CCR-PP، اللجنة الوزارية للتعاون في مجال الصيد بين البلدان الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي COMHAFAT).

كما أن تفعيل الاتفاقيات بين مختلف المراكز البحثية وفي مجال الرقابة والتفتيش الصحي يجب أن يكون في طليعة الاهتمامات، وخاصة في المجالات ذات العلاقة بالثروات المشتركة.

2.2.6.6 دعم مصالح تنفيذ الإستراتيجية

تقتضي الإستراتيجية التي بين أيدينا المواكبة للصيغة لمختلف أنشطة القطاع واتساع انتشار الهياكل ميدانيا، مما يتطلب تعبئة وسائل كبيرة تتناسب وعظم حجم العمل الذي يتعين إنجازه. وفي هذا الإطار، فإن البحث والرقابة والتفتيش الصحي للمنتجات من الأمور التي يجب أن تستمر لأجل التسيير المستديم للثروة السمكية، وهو هدف أساسي يتطلب آلية تمويل ملائمة، نظرا لصعوبة هذه المهام. ويجب أن تكون آلية التمويل هذه مرنة ودائمة وأن تفتح الباب واسعا أمام مشاركة جميع المستفيدين الرئيسيين من الثروة ومن محيطها.

أهداف الإستراتيجية بالأرقام

يعتبر الصيد قطاعا رئيسيا وإستراتيجيا في اقتصادنا الوطني، من خلال ما يدره على البلد من ثروات وما يسهم به في توازن التجارة الخارجية وتوفير فرص العمل. وبغض النظر عن إمكانات النمو الأفقي التي يستبطنها القطاع، فإن التحدي الأكبر الذي ينتظره يكمن في تعزيز الفاعلية الاقتصادية عبر المساهمة في النمو المستدام وفي اندماج أكثر في الاقتصاد الوطني.

ويرتبط تحقيق هذه الإمكانيات بتركيز دور الدولة على المهام السيادية ذات العلاقة بصفاتها مالكة للموارد ومسئولة عن حماية الثروة والوسط البحري والنفاذ الشفاف إلى الثروة السمكية، وتقاسم ريعها بشكل عادل. ويتوقف بلوغ هذه الأهداف على اتخاذ سلسلة من الإجراءات، في مقدمتها:

- متابعة حالة الثروة وحسن أداء المصايد؛
- اختيار وتطبيق الإجراءات والأساليب التنظيمية الكفيلة بضمان استدامة إنتاجية الموارد، ومنح حقوق صيد مضمونة تكفل التحكم في مستوى استغلالها؛
- مراقبة تقيد الصيادين بالتزاماتهم.

ويتعين كذلك تهيئة بنى أساسية جاذبة للقطاع الخاص ومشجعة للاستثمار، عبر:

- بنى تحتية متناسبة للتفريغ على امتداد الساحل البحري؛
 - خدمات أساسية لدعم أقطاب تنمية اقتصادية واجتماعية.
- ويمكن التقدم المنتظر في الاستعاضة عن نهج التسيير المركزي القسري، المقتصر على حفظ الموارد، بإستراتيجية تجمع ما بين:

- التعاون الوطيد بين القطاعين العام والخاص، والمشاركة الفاعلة للمستفيدين في عقلنة تسيير المصايد، التي تشكل مصدر عيش لهم؛
- الإنصاف في منح رخص الصيد؛
- منح الحوافز الملائمة التي من شأنها ضمان النمو الاقتصادي الشامل.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسسية والقانونية، مع تعزيز القدرات البشرية في القطاعين العام والخاص، في مجال تسيير المصايد والشؤون البحرية.

ومن شأن المبادرات التي سنتخذها الحكومة على المستوى المؤسسي، في إطار دعم وتنفيذ هذه الإستراتيجية، أن تدفع النمو بشكل مستدام وأن تحسن الأداء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد والاقتصاد البحري.

ويشكل تنفيذ هذه الإستراتيجية، وما يترتب عليها من إصلاحات، تحديا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وعليه، فإن إسقاطات أهم المؤشرات الاقتصادية التي يلخصها الجدول التالي، تبرز الطموحات التي يستبطنها الإصلاح المرتقب.

تطور النتائج الاقتصادية لقطاع الصيد في أفق 2020

/ 2019 2020		2014 / 2013	
			النمو
226,6	59%	142,6	الناتج الداخلي الإجمالي لفرع الصيد (مليون دولار أمريكي)
176,8	326%	41,5	أتوات النفاذ (الإيرادات العمومية غير الضريبية) بملايين الدولار الأمريكي
610,2	85%	330	عائدات بالعملات الصعبة (قيمة الصادرات بملايين الدولارات)
1 200 000		800 000	إنتاج الأسماك (الكمية بالطن)
900		740	إنتاج الأسماك (القيمة بملايين الدولارات)
			الحكامة / التسيير
6		0	عدد المصايد الخاضعة لمخططات الاستصلاح
نعم		لا	الشفافية (إدخال مبادرة الشفافية الخاصة بالصيد)
10% <		30%	عدد المخزونات المستغلة بشكل مفرط / عدد المخزونات الخاضعة للمتابعة
			الاندماج
198,79	88%	105,62	الناتج الداخلي الإجمالي لنشاط التصنيع (مليون دولار أمريكي)
60%	300%	15%	النسبة المئوية لإنتاج المنطقة الاقتصادية الخالصة الذي يتم تفريره
5	150%	2	عدد البنى الأساسية للموانئ العاملة
205	105%	100	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار أمريكي)
			إنتاج مزارع الأسماك والصيد القاري
250 طن		40 طن <	إنتاج المحار بالأطنان
1 000 000 US\$		160 000 US\$	قيمة إنتاج المحار
200		2	العمالة في المحار
100 Tonnes		0	تربية الأعشاب البحرية بالطن
51 500 US\$		0	قيمة الأعشاب البحرية
20 000 طن		1 000 طن	الصيد القاري وزراعة الأسماك في المياه العذبة (طن)
25 000 000		1 250 000	الصيد القاري وزراعة الأسماك في المياه العذبة (القيمة بالدولار)
4500		1 500	العمالة في الصيد القاري وزراعة الأسماك
			العمالة في الصيد
40 000	0%	40 000	العمالة المباشرة في الإنتاج
44 580	243%	13 000	العمالة المباشرة في مجال التصنيع والتثمين وفي الأقطاب التنموية
84 580		53 000	المجموع
			استهلاك السمك / الأمن الغذائي
15 000	150%	6 000 طن	توزيع الأسماك من طرف الشركة الوطنية للتوزيع

طن			
10 كلغ / سنة / فرد	66%	6 كلغ / سنة / فرد	الاستهلاك كلغ / سنة / فرد

ملحق

إعلان صادر عن الورشة الوطنية للتشاور واستعراض تقارير فرق العمل المتخصصة بشأن إستراتيجية تنمية قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2015 - 2019

نحن المشاركون في الورشة الوطنية للتشاور واستعراض تقارير فرق العمل المتخصصة بشأن إستراتيجية تنمية قطاع الصيد والاقتصاد البحري للفترة 2015 - 2019 والمجتمعين بمقر وزارة الصيد والاقتصاد البحري في الأيام 8 إلى 10 دجمبر 2014:

- انطلاقا من أن الثروة السمكية التي تزخر بها المياه الخاضعة للقانون الموريتاني تشكل ثروة وطنية تناط بالدولة مسؤولة تسييرها لما فيه مصلحة المجموعة الوطنية؛
- تأكيدا على التزامنا بحماية البيئة والوسط البحري وتسيير الشاطئ بشكل عقلاني؛
- تأكيدا لعزمنا الصارم على تسيير الثروة السمكية بشكل مستدام بما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية وضمن تسيير معقلن قائم على معرفة علمية دقيقة للمخزون؛
- نظرا إلى أن الدولة هي الضامن للتوزيع المنصف للموارد التي يدرها القطاع.

نوصي بما يلي:

- تطوير البحث العلمي ومراقبة الجودة وتوفير ما يلزم من وسائل بشكل دائم؛
- تطوير وتعزيز مراقبة الصيد في منطقتنا الاقتصادية الخالصة لمحاربة الصيد المحظور والممارسات الممنوعة؛
- تعزيز السيطرة على منتجات الصيد عبر بناء مراكز استقطاب للتنمية في مناطق الوسط والجنوب على مستوى انواكشوط الكلم 28، لكويشيش الكلم 93 واندامش الكلم 144 واندياكو؛
- تحديد أساليب مناسبة لاستغلال الثروة حسب فرع النشاط (تقليدي، شاطئي وصناعي) مع مراعاة واقع الصيد في موريتانيا؛
- تكييف النظام الضريبي مع أهداف استصلاح المصايد؛
- انسجام النظامين الضريبي والجمركي المطبقين على قطاع الصيد؛
- تشجيع تجدد الأسطول الوطني وتكييفه مع مراعاة الإمكانيات التي تتيحها الثروة وأهداف القطاع؛
- تسيير الثروة السمكية وفقا لخطط استصلاح خاصة بكل نوع من أنواع المصايد؛
- ضمان تطوير وتسيير الصيد الصناعي والشاطئي وصولا إلى دمج في الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع السيطرة محليا على مجموع الإنتاج في المنطقة الاقتصادية الموريتانية الخالصة ضمنا لحسن اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني ولزيادة القيمة المضافة وخلق المزيد من فرص العمل؛
- تطوير صناعة للصيد قادرة على مواجهة التنافس وزيادة قدرات التخزين لدعم نظام التسويق؛
- تطوير التصنيع من أجل تثمين منتجاتنا؛
- تحديد نظام للتسويق انطلاق من مقارنة تنوع الإنتاج الموجه للتسويق في أسواق محددة وبما يتلاءم مع واقع شعب منتجات الصيد (أسماك كاملة، وبالأحجام المطلوبة)؛
- تطوير التكوين لتلبية احتياجات القطاع؛
- تحديد الإطار الأنسب لتطوير وتسيير المهن والحرف البحرية؛
- تطوير النقل البحري من أجل زيادة القدرة على التنافس بما يخدم السلع الموريتانية؛
- إيجاد نظام للوقاية ومكافحة التلوث البحري بجميع أشكاله؛
- إنجاز خريطة للدومين البحري العمومي في إطار خطة استصلاح الشواطئ؛

- إكمال مراجعة الاتفاقية الجماعية للشغل وتحديث الإطار التنظيمي لتسيير عمال البحر؛
- وضع نظام مناسب للتقاعد وبما يتماشى مع طبيعة العمل في البحر مع تبني آلية مناسبة للتضامن الاجتماعي؛
- تعميم تصنيف البحارة إلى فئات تضم جميع عمال البحر؛
- فتح سجل لترقيم المراكب التي تحمل العلم الوطني؛
- تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك كمصدر لخلق فرص العمل ومكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقير؛
- العمل على إيجاد نظام متميز لتمويل القطاع؛
- تعزيز مساهمة القطاع في الأمن الغذائي؛
- تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني؛
- استحداث حكمة خاصة بالصيد وصولاً إلى الشفافية التامة؛
- تقريب الإدارة من المواطنين عبر استحداث مندوبيات جهوية.

انواكشوط بتاريخ 10 دجمبر 2014

المشاركون



إستراتيجية التسيير والتنمية المسؤولة لقطاع الصيد والاقتصاد البحري

خطة العمل 2015 - 2019

المؤشرات	الفترة	الهيئة المسؤولة	الأنشطة	الإجراءات	الأهداف الخاصة	الأهداف الإستراتيجية
حصيلة بيئية سنوية	2019 - 2015	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد (م.م.ب.م.ص)	1.1.1.1 إنجاز حملات دراسية للمحيط والبيئة	1.1.1.1 تعزيز واستمرارية منظومة متابعة الوسط البحري القائم وخاصة ما تم تنفيذه في إطار برنامج التنوع البيئي، الغاز والنفط.	1.1.1 المحافظة على حوزة البيئة البحرية والشاطئية	1.1 المحور الأول: تحسين المعرفة بالثروة السمكية ومحيطها
حصيلة بيئية سنوية لمنطقة الشاطئ	2016 - 2015	(م.م.ب.م.ص)، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الاسماك (م.وت.ص.م.ص.ز.أ)	1.1.1.2 إرسال 3 بعثات سنويا لمتابعة حالة الوسط على طول الساحل			
حصيلة لحالة تطور التنوع البيئي (خريطة المساكن الحساسة والمهددة)	2016 - 2015	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.1.3 إنجاز حملتين لرصد التنوع البيئي (الحيثان، السلاحف، الطيور)			
تقرير معلل عند الطلب	يتواصل	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.1.4 مواكبة الحملات الدولية (البحوث والتقيب)			
تقرير سنوي	حملة سنوية واحدة	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.2.1 إنجاز حملات لتصنيف الثروة السمكية في أسفل الدلتا (أحواض جامبار، بل وجولينك)	1.1.2 تعزيز المناطق البحرية المحمية القائمة (أركين، جاولينك) والإسهام في حماية المناطق ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنوع		

تقرير تقييم	2019 - 2016	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.2.2. إنجاز تقييم لدور حظيرة آركين في إعادة تكاثر الثروة السمكية	البيئي (التيارات الباردة، الشعب المرجانية)	
تقرير عن برنامج البحوث	القيام بحملة واحدة على الأقل	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.2.3. تصميم وتنفيذ برنامج بحثي حول العينات النادرة في حوض آركين (الجمبري الشاطئي والمنغروف)		
مباشرة الشبكة عملها	2019 - 2015	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.2.4. مواكبة تنفيذ شبكة للمناطق البحرية المحمية		
تقرير عن الحملات	2019 - 2015	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.3.1. إنجاز حملات بحثية في المحيط	1.1.3. متابعة وتقييم تأثير التغيرات المناخية على الوسط وتوزيع الثروة السمكية وديناميكية المحيط والشاطئ.	
إقامة علامات عائمة وتجهيزات لاستقبال الاتصالات	2015	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.3.2. وضع برنامج لمتابعة الظروف البيئية		
تقرير مشاركة	كل دورة	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.1.3.3. المشاركة في أعمال اللجنة الدولية لعلوم المحيطات (COI/ODINAFRI CA)		
تقرير عن الحملات	حملتان سنويا على الأقل	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.2.1.1. إنجاز حملات لتقييم المخزون	1.2.1. تعزيز برنامج متابعة ديناميكية المخزونات السمكية من أجل تحديد نسب الاصطياد الممكنة.	1.2. تقييم حالة وديناميكية المخزونات القابلة للاستغلال
تقرير عن الحملات	حملة سنوية لكل مخزون	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.2.1.2. إنجاز حملات لتقييم المخزون في المصايد الواعدة		

1.2.1.3	تنظيم فريق عمل لتحديد نسب الاصطياد الممكنة.	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	بعد كل حملة تقييم للمخزونات المعنية	الصيد التقليدي حسب كل نوع من أنواع المصايد
1.2.2.1	تنظيم حملة تجريبية للصيد من أجل التعرف على المصايد الجديدة.	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	نصف سنوي	تقرير عن الحملات
1.2.2.2	تحديد الشروط الفنية لاصطياد الأنشوفة والسردين والتونه	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2015 - 2016	تقرير حول التقنيات
1.2.3.1	مواصلة التجربة لإدخال شبكة فاصلة NORDMORE	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2015 - 2019	تقرير عن حملات التعرف على التجهيزات
1.2.3.2	تعزيز القدرات في مجال البحوث المطبقة على التقنيات وعلى تكنولوجيا التجهيزات	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد		دورات وتدريب عامي 2015 - 2016
1.2.3.3	تعزيز القدرات في مجال البحوث المطبقة على التقنيات الحيوانية من أجل تطوير زراعة الأسماك والصيد القاري	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2015 - 2019	دورات وتدريب ورحلات دراسية عامي 2015 - 2016
1.2.4.1	تطوير النمذجة البيولوجية والاقتصادية والتقييم التقديري لكل نوع من المصايد	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2015 - 2016	البرنامج جاهز وعملية شرط مراجعة النموذج الخاص بالأخطبوط وتطبيقه عام 2015
1.2.2	استكشاف مناطق جديدة للإنتاج من أجل تنويع الاستغلال وتثمين الثروة السمكية الحالية.			
1.2.3	تشجيع أساليب اصطياد ملائمة لحيثيات وظروف الاستغلال المستديم للمصادر السمكية (تجهيزات منتقاة) في مناطق تواجد هذه العينات			
1.2.4	تعزيز أنشطة البحث في مجال التحاليل الاجتماعية والاقتصادية لشعب الإنتاج			

جمع وتنظيم البيانات (السنة الأولى)		المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.2.4.2. إعداد ومتابعة وتقييم الإجراءات وخطة الاستصلاح		
		المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.2.4.3. مصاحبة تنمية المصايد الجديدة وزراعة الأسماك والصيد القاري		
البرنامج جاهز و عملي	2016 - 2015	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.3.1.1. تعزيز قدرات متابعة البيئة البحرية ذات الصلة بتأثير استغلال النفط وفقا لأهداف Aichi	1.3.1. تعزيز قدرات متابعة الأنظمة البيئية والمحيط البحري ذات الصلة بتنمية الاستخدامات الأخرى (النفط) وتنمية المناطق ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للتنوع البيئي والتي تم تحديدها في إطار أهداف Aichi	1.3. تعزيز قدرات البحث
البرنامج جاهز و عملي	مستمر	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الاسماك	1.3.2.1. وضع برنامج عمل لمراعاة الاحتياجات المترتبة على خطط الاستصلاح وتطور أنظمة التسيير	1.3.2. وضع برامج عمل لمراعاة الاحتياجات المترتبة على خطط الاستصلاح وتطور أنظمة التسيير (إنشاء وتجهيز مختبرات متخصصة ومراكز امتياز)	

البرنامج جاهز وعمل	2019 - 2015	وزارة الصيد، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الاسماك	1.3.3.1. تعزيز القدرات في مجال البحوث المطبقة في مجال تقنيات وتكنولوجيا التجهيزات ومنتجات الصيد وكذلك في مجالات ابيولوجيا الأنواع وتطوير زراعة الأسماك والصيد القاري	1.3.3. تعزيز القدرات في مجال البحوث المطبقة في مجال تقنيات وتكنولوجيا التجهيزات ومنتجات الصيد وكذلك في مجال تطوير زراعة الأسماك والصيد القاري
النظام تم إنشاؤه وتفعيله	2019 - 2015	وزارة الصيد، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.3.4.1. تطوير نظام النمذجة البيولوجية والاقتصادية والتقييم التقديري دعماً لزيادة الربح والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للصيد وزراعة الأسماك	1.3.4. تطوير النمذجة البيولوجية والاقتصادية والتقييم التقديري دعماً لتعظيم الربح والفوائد الاجتماعية والاقتصادية للصيد وزراعة الأسماك
اعتماد نظام تمويل مستمر	سنوي	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.3.5.1. تعزيز الوسائل البحثية عبر اعتماد نظام مستدام وضمان توفر المصادر البشرية الكافية	1.3.5. تطوير الأساليب الفنية والبشرية والمالية في مجال البحوث المتعلقة بالأسماك وإيجاد حلول دائمة للاستدامة وللمعوقات الأخرى التي تشكل عائقاً أمام العمل وتضرر بفاعليته

مرسوم التمويل تم اعتماد	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	1.3.5.2. تعزيز استقلالية الوسائل المالية البحثية			
الأبنية جاهزة	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.3.5.3. بناء مقر في انواذيبو و مندوبية في انواكشوط وممثليات أخرى			
الحصول على السفينة	2017	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	1.3.5.4. تجديد وترميم سفينة العوام			
المصادقة على النصوص التنظيمية	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2.1.1.1. إعداد واعتماد نصوص تنظيمية حول الأساليب	2.1.1.2. مؤسسة مسار اتخاذ القرارات الشفافة (إطار للتشاور خاص بكل نوع من أنواع المصايد) اعتمادا على المعارف العلمية (فريق عمل ابيولوجي واقتصادي لكل نوع من أنواع	2.1. استصلاح المصايد	2. المحور الثاني: التسيير الأمثل للثروة السمكية
الفرق أنشئت	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2.1.1.2. استحداث فرق عمل لكل نوع من أنواع المصايد			

اللجان أنشئت	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2.1.1.3. استحداث لجان فنية لكل نوع من أنواع المصايد	(المصايد)	
تفعيل نظام التجميع	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2.1.2.1. استكمال مسار جمع البيانات	2.1.2. وضع فرق عمل متخصصة لكل خطة استصلاح لإحدى المصايد ضمانا للإشراف ومتابعة التنفيذ	
الفريق قائم	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ والاتحادية الوطنية للصيد	2.1.2.2. وضع فريق عمل لرفع تقرير عن المتابعة والتنسيق بين المتدخلين في كل نوع من أنواع المصايد		
مذكرة العمل المتعلقة بإنشاء الخلية جاهزة	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2.1.3.1. إنشاء خلية متابعة من هيئات تسيير المصايد (CSRP, ICCAT, COPACE, COFI.)	2.1.3. تعزيز آليات التعاون شبه الإقليمي من أجل التسيير المتفق عليه حول المخزونات المشتركة	
تقرير حول المشاركة	المشاركة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2.1.3.2. المشاركة المنتظمة في الأعمال المتعلقة بتسيير المصادر المشتركة		
اللجنة أنشئت	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	2.1.4.1. وضع لجنة للتعريف والمتابعة والتقييم	2.1.4. العمل في أقرب الأجل على وضع شروط متابعة وتأطير المصايد الواعدة فيما يتعلق بالموارد الحساسة من النواحي البيولوجية والإيكولوجية (cymbium, holothurines, anchois, sardine, sabre etc.).	
طريقة التوزيع تم تحديدها واعتمدها	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد،	2.2.1.1. تحديد واعتماد أسلوب توزيع بين فروع المصايد	2.2.1. بالتشاور مع الأطراف المعنية، وضع آلية لتخصيص الموارد بشكل شفاف ومنصف	2.2. تسيير تخصيص الثروة والنفاد إليها

طريقة التوزيع تم تحديدها واعتمادها	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	2.2.1.2. تحديد واعتماد معايير التوزيع داخل كل فرع	ومن أجل توزيع مجموع الكميات المصطادة الممكنة	
نظام تخصيص الموارد تم اعتماده	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2.2.1.3. تحديد الشروط الإدارية والفنية والمالية لتخصيص الحصص		
اللجنة أنشئت	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2.2.2.1. إنشاء لجنة استشارية متكافئة الأطراف	2.2.2. الاتفاق على أتاوة مرتبطة بحق الاصطياد تختلف باختلاف المصايد	
الآلية أنشئت	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	2.2.2.2. تحديد آلية عادلة للتفريق بين الأتاوات بحيث يتم منح امتيازات خاصة لعمليات التفريغ محليا.		
النظام تم تصميمه وياشر عمله	2016 - 2015	خفر السواحل الموريتانية	2.3.1.1. تصميم ونشر نظام للمراقبة في البحر	2.3.1. ارتباط خطة عمليات المراقبة مع تدابير الرقابة المنصوص عليها في خطط استصلاح المصايد (مراقبة متميزة لكل نوع من أنواع المصايد)	2.3. تعزيز مراقبة الصيد
النظام تم تصميمه وتنفيذه	2016 - 2015	خفر السواحل الموريتانية	2.3.1.2. تصميم ونشر نظام للمراقبة في منطقة المرسى		
النظام تم تصميمه وتوزيعه	2016 - 2015	خفر السواحل الموريتانية	2.3.1.3. تصميم ونشر نظام للمراقبة على اليابسة (مصانع، ومواقع التفريغ)		
النشرة جاهزة	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ خفر السواحل الموريتانية	2.3.2.1. تحديث يومية الصيد	2.3.2. وضع نظام لمتابعة الكميات المصطادة في إطار المصايد المستصلحة	
اللجنة أنشئت	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ خفر السواحل الموريتانية	2.3.2.2. مأسسة لجان متابعة التفريغ بالارتباط مع التسيير حسب الحصص		
منطقة الشاطئ تمت تغطيتها بالكامل	2016 - 2015	خفر السواحل الموريتانية	2.3.3.1. زيادة نسب تغطية الـ SCS في منطقة الشاطئ	2.3.3. تعزيز منظومة الرقابة والتفتيش الصحي SCS	

النشرة تم اعتمادها وباشرت بالصدور	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد؛ خفر السواحل الموريتانية	2.3.3.2. العمل بنشرة الكثرونية على متن السفن.		
النظام أصبح يعمل	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، GCM	2.3.3.3. وضع نظام لتعريف ومتابعة مراكب الصيد التقليدي		
اللجنة أنشئت	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	2.3.4.1. وضع لجان لمتابعة وتنسيق الاتفاقية الإقليمية SCS	2.3.4. تعزيز مكافحة الصيد غير المرخص به في إطار خطة عمل وطنية بمؤازرة الجميع ورصد الوسائل اللازمة لذلك	
السجل أصبح معمولاً به	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	2.3.4.2. تحديث وتفعيل سجل السفن		
النصوص تم اعتمادها	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	2.3.5.1. اعتماد النصوص المتعلقة بقيام خفر السواحل الموريتانية	2.3.5. تعزيز الوسائل الفنية والبشرية والمالية للمتابعة بما يتلاءم مع المهام.	
الرقابة تغطي المنطقة الاقتصادية الخالصة لموريتانيا بالكامل	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	2.3.5.2. تعزيز وسائل المراقبة لصالح خفر السواحل الموريتانية		
عدد المندوبيات والأرصعة المبنية	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	2.3.5.3. تطوير البنى الأساسية للمراقبة: المقر، الأرصفة، المندوبيات.		
رصيفان تم بناؤهما	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.1.1.1. بناء أرصفة رسو	3.1.1. بناء منشآت الموانئ	3. المحور الثالث: تعزيز اندماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني
قطب الصيد تم إنشاؤه وتدشينه	2017 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، والمنطقة الحرة بانواذيبو	3.1.1.2. تطوير منطقة استقطاب لصيد الأسماك في انواذيبو		
السوق أصبح جاهز	2018 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.1.1.3. استصلاح سوق السمك في انواكشوط		

الميناء تم بناؤه	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.1.1.4. بناء ميناء عميق في منطقة الجنوب	
الميناء تم بناؤه	2019 - 2015	المنطقة الحرة بانواذيبو	3.1.1.5. بناء ميناء عميق في انواذيبو	
عدد الأرصفة والمعارض المبنية	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.1.1.6. بناء أرصفة رسو وقاعة للأسماك	
خطط الاستصلاح	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.1.2.1. إنجاز خطط استصلاح في المناطق المخصصة لبناء أرصفة	3.1.2. النهوض بمناطق استقطاب التنمية المندمجة بما يتلاءم مع سياسات مكافحة الفقر واستصلاح الشاطئ
المناطق المهيئة	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري،، وزارة المياه والصرف الصحي	3.1.2.2. تهيئة مناطق مجهزة وتوفير الخدمات الأساسية: الماء، الصحة، الطاقة، التعليم.	
4 طرق ثانوية تم بناؤها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة التجهيز والنقل	3.1.2.3. بناء طرق فرعية لفك ارتباط مناطق الاستقطاب	
3 مراكز استقطاب تم بناؤها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.1.2.4. بناء 3 مراكز استقطاب للنهوض بالمنافسة في الشواطئ	
الآليات تم تحديدها واعتمادها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة المالية	3.1.3.1. اعتماد نظام ضريبي خاص ومشجع للشركات على مستوى مناطق الاستقطاب الجديدة	3.1.3. تحديد آليات ضريبية لتشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية والتممين وخاصة على مستوى الموانئ.
عدد المظاهرات الكافي (معرض للغذاء البحري)	مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك ، الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	3.1.4.1. تشجيع الجودة التجارية لمنتجات الصيد	3.1.4. تطوير فروع لتممين منتجات الصيد بشكل مسؤول

البرنامج تم اعتماده	2017 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك ، الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	3.1.4.2. تنفيذ برامج للبحوث والتنمية في مجال تكنولوجيا المنتجات وأساليب التثمين بما يتلاءم مع احتياجات الأسواق		
البرنامج صودق عليه وتم تنفيذه	2017 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك ، الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	3.1.4.3. إعداد وتنفيذ برنامج لاعتماد مقارنة الجودة بخصوص منتجات الصيد		
نسبة الفاقد	مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.1.4.4. تطوير سياسة خاصة تهدف إلى تقليص وتثمين الكميات المصطادة عرضيا (الملقى في البحر)		
عدد المنتجات الجديدة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.1.4.5. تنويع عرض المنتجات المصنعة المتأتية من الصيد التقليدي والشاطني		
عدد البنى الأساسية المنجزة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك	3.2.1.1. توفير البنى الأساسية للتخزين على مستوى كل ولاية	3.2.1. دعم منظومة توزيع السمك على مستوى التراب الوطني	3.2. الإسهام في الأمن الغذائي
عدد الشاحنات التي تم الحصول عليها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك	3.2.1.2. الحصول على شاحنات تبريد		
نسبة تغطية الموزع من الأسماك	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، سوق السمك بنواكشوط	3.2.2.1. إقامة شبكة وطنية للتوزيع عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.2.2. استمرارية منظومة التوزيع	

عدد النساء التي تم تكوينهن	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، سوق السمك بنواكشوط	3.2.2.2. تنظيم دورة تكوينية للبائعات حول قواعد الصحة والنظافة		
عدد الحملات المنجزة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.2.3.1. القيام بحملات اتصال لتشجيع استهلاك السمك	3.2.3. الاتفاق حول الخطوات الرامية إلى تثقيف السكان وتشجيعهم على استهلاك منتجات البحر	
اليوم الوطني تمت مأسسته	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.2.3.2. مأسسة يوم وطني لاستهلاك السمك		
عدد الحملات في كل ولاية	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.2.4.1. تعريف السكان بمزايا الأسماك	3.2.4. تشجيع نفاذ السكان إلى منتجات الصيد القاري	
عدد دورات التكوين	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.2.4.2. تنظيم دورات تكوينية حول تقنيات الصيد وزراعة الأسماك		
المرجع أصبح جاهزا	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	3.3.1.1. إنجاز مراجع حول الحرف والتشغيل في القطاع.	3.3.1. وضع آليات لتحليل احتياجات السوق في مجال العمل وفرص العمل في القطاع ومتابعة	3.3. تطوير التكوين الفني والمهني

نظام المتابعة والتقييم جاهز	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.1.2. وضع آلية لمتابعة وتقييم التكوين في القطاع	وتقييم منظومة التكوين
خطة التكوين	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، والأكاديمية البحرية	3.3.1.3. إنجاز خطة تكوين لصالح القطاع	
برنامج التكوين تم اعتماده	2019 - 2015	وزارة الصيد ، والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.2.1. إنجاز برامج للتكوين في المهن والحرف البحرية	3.3.2. تطوير نظام خاص بهندسة التكوين (البرامج والدورات) بالتشاور مع الأطراف المعنية (الأكاديمية البحرية، أصحاب المهن) بهدف الاستجابة لاحتياجات السوق في مجال اليد العاملة الماهرة والمختصة
فرع الإنتاج تم تحديده	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.2.2. إعادة تعريف شعب الإنتاج التابعة للصيد والبحرية التجارية والخاضعة لاتفاقية STCW	
الاتفاقية تم إبرامها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.3.1. إعداد اتفاقية تتناول خطة التكوين بما يتلاءم مع احتياجات القطاع	3.3.3. الاتفاق مع الأكاديمية البحرية على برنامج تعاقدي حول التكوين الخاص بمهن البحر
اللجنة تم وضعها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.3.2. وضع لجنة متابعة	
الاتفاقية تم التوقيع عليها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.4.1. إعداد اتفاقية مع الأكاديمية البحرية تتناول احتياجات التكوين في زراعة الأسماك والصيد القاري	3.3.4. تطوير برامج خاصة للتكوين في مجال زراعة الأسماك والصيد القاري
الدورات تم تحضيرها	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الأكاديمية البحرية	3.3.4.2. إعداد دورات تكوينية مهنية	
المقر تم بناؤه	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المكتب الوطني للتفشي الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.4.1.1. بناء مقر ومختبرات مكتب الـ ONISPA في انواذيبو	3.4. تعزيز الرقابة الصحية الصحية وجودة المنتجات

نسبة تغطية الرقابة الصحية	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.4.1.2. توسيع الرقابة الصحية لتشمل مجموع التراب الوطني		
نظام البيانات جاهز	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.4.1.3. تطوير نظام بيانات الـ ONISPA		
عدد شعب الإنتاج التي خضعت للرقابة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	3.4.1.4. تعزيز مهام ووسائل الرقابة والوعي الصحي في كل شعب الإنتاج		
الاعتماد بموجب قواعد تصدير الرخويات	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الاسماك	3.4.1.5. إكمال مسار الاعتماد الصحي بهدف تصدير الرخويات ومنتجات زراعة الأسماك		
إكمال مسار اعتماد هيئات التفتيش (ISO 17020)		المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الاسماك	3.4.2.1. اعتماد المختبرات ونظام التكوين	3.4.2. دعم المكاسب المتعلقة بالضوابط والمواصفات	
العلامة الموريتانية	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك، الشركة الوطنية لتسويق الأسماك	3.4.3.1. استحداث علامة وطنية تتعلق بجودة منتجات الصيد	3.4.3. تطوير جودة المنتجات عبر وضع مسار للترويج والتعريف اعتمادا على النظافة وأساليب الإنتاج (الأدوات والمناهج)	

الإطار التنظيمي تم اعتماده	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	4.1.1.1. اعتماد إطار تنظيمي يتعلق بزراعة الأسماك	4.1.1. إعداد ووضع إطار تنظيمي حول زراعة الأسماك	4.1. تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك	4. المحور الرابع: النهوض بتنمية الصيد القاري وزراعة الأسماك
الإطار التنظيمي تم اعتماده	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	4.1.2.1. اعتماد إطار تنظيمي للصيد القاري وزراعة الأسماك	4.1.2. إعداد ووضع إطار تنظيمي للصيد القاري وزراعة الأسماك		
إنشاء الوكالة	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	4.1.3.1. إنشاء وتفعيل وكالة وطنية لتنمية الصيد القاري وزراعة الأسماك بعد الإصلاح المؤسسي لوزارة الصيد والاقتصاد البحري	4.1.3. تعزيز واعتماد الإطار التنظيمي المتعلق بترقية وتطوير زراعة الأسماك والصيد القاري		
نسبة تنفيذ خطة التنمية	2015 - 2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد و المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.1.4.1. تنفيذ خطة لتطوير الصيد القاري	4.1.4. اعتماد خطط خاصة بتطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك		
عدد المواقع الجاهزة	2015 - 2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	4.1.4.2. القيام بأنشطة متميزة في مجال استصلاح المجاري المائية الصغيرة في مواقع تجريبية			
عدد تظاهرات التحسيس	2015 - 2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	4.1.4.3. أنشطة متميزة في مجال النهوض بالصيد المسؤول في بحيرة فم لكليته			
اعتماد المخطط ووضعه	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، و المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.1.4.4. إعداد وتنفيذ خطة استصلاح زراعة الأسماك			

البرنامج تم إعداده واعتماده	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.1.1.1. النهوض ببرامج للبحوث والتنمية بالارتباط مع زراعة الأسماك والصيد القاري	4.1.1. تطوير برامج ووحدات للبحث العلمي والفني خاصة بكل واحد من هذه المجالات	4.2 تعميق المعارف والخبرات
عدد العينات التي تم تحديدها	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.1.1.2. التعرف على أهم الأنواع التي يمكن القيام بزراعتها والشروط الضرورية لتنميتها		
العريضة تم اعتمادها وتفعيلها	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.1.2.1. وضع منصة لتبادل الخبرات والمعارف مع بلدان أخرى في شبه المنطقة.	4.1.2. تشجيع الشراكة والتعاون للاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية	
عدد الهيئات التي أنشأت أو أعيد تنشيطها	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد الموريتاني، الاتحادية الوطنية للصيد	4.1.2.2. تشجيع بروز هيئات لتوفير الخدمات والدعم		
عدد عمليات نشر البذور	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.2.1.1. إعداد برنامج لنشر البذور	4.2.1. زيادة الإنتاجية على مستوى النهر والروافد الدائمة	4.2. زيادة إنتاج الصيد القاري وزراعة الأسماك
عدد مواقع التفتيش والصناديق العائمة	2015 - 2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.2.1.2. في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تطوير أماكن تفتيش وتربية تجريبية يقوم الباحثون بتأطيرها		

عدد المواقع التي تم تحديدها	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.2.2.1. تحديد المواقع الملائمة لتربية الأنواع	4.2.2. تطوير مشاريع لتربية الرخويات والقشريات والأسماك والعلق	
عدد العينات التي تم تحديدها	2016 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.2.2.2. تحديد الأنواع الصالحة للتربية		
عدد المشاريع المنجزة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.2.2.3. تشجيع مشاريع نموذجية للتربية بمشاركة القطاعين العام والخاص		
عدد المواقع المحددة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	4.2.3.1. تحديد مواقع للمشاريع النموذجية	4.2.3. تطوير مشاريع نموذجية صغيرة للصيد القاري وزراعة الأسماك مع أنظمة زراعية ملائمة في المناطق الريفية الهشة	
عدد البرامج المنجزة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	4.2.3.2. إعداد وتنفيذ مشاريع تجريبية صغيرة في إطار برنامج مكافحة الفقر		
عدد الموانئ المعتمدة	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة التجهيز، المنطقة الحرة بانواذيبو	5.1.1.1. متابعة واستمرار اعتماد الموانئ الموريتانية بمقتضى نظام ISPS	5.1.1. إعداد نظام عملي لمتابعة سلامة الموانئ وأمن السفن	5.1. تعزيز أمن وسلامة البحر
					5. المحور الخامس: النهوض بالشؤون البحرية

عدد عمليات المحاكاة التي أنجزت	2019 - 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة التجهيز، المنطقة الحرة بانواذيبو	5.1.1.2. تحسين تجهزي السفن وسلطات الموانئ بضرورة تعزيز مقتضيات مدونة ISPS في إطار التدريب على عمليات محاكاة (كل 5 سنوات)	
تقرير تقييم	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة التجهيز، المنطقة الحرة بانواذيبو، الاتحادية الوطنية للصيد الصناعي	5.1.1.3. تقييم نظام التسيير الحالي المطبق على الأمن البحري في مجال الصيد الصناعي	
عدد برامج التحسين المنجزة	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة التجهيز، المنطقة الحرة بانواذيبو، الاتحادية الوطنية للصيد	5.1.1.4. تعزيز تطبيق النظام المتعلق بالأمن البحري المطبق على سفن ومراكب الصيد	
نظام ذو أداء جيد تم اعتماده وتنفيذه	نشاط مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.1.2.1. دعم نظام تفتيش السفن وتسليم رخص صلاحيتها للملاحة	5.1.2. تعزيز مهام الرقابة والتفتيش فيما يتعلق بأمن السفن بوصفها دولة الميناء والعلم والشاطئي
نظام تحديد المواقع بالأقمار جاهز	2016 – 2015	وزارة الصيد، خفر السواحل الموريتانية	5.1.3.1. تحديث سجل ترقيم السفن الموريتانية	5.1.3. وضع نظام لمتابعة تأمين مراكب الصيد التقليدي والشاطئي
عدد المراكب التي تم إحصاؤها	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.1.3.2. استحداث ملف إلكتروني موحد لتسيير سندات الملاحة	
المراكز مفعلة	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	5.1.4.1. وضع مركز للإسعاف والإنقاذ	5.1.4. تعزيز وتوسيع وظيفة الإنقاذ في البحر على امتداد الشاطئي
النظام مفعّل	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	5.1.4.2. تطوير أنظمة اتصال وأنظمة الإنذار على مستوى الصيد	

			التقليدي		
مركز عاملة	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	5.1.5.1. قيام مراكز للإسعاف والإنقاذ	5.1.5. تعزيز وتوسيع وظيفة الإنقاذ في البحر وعلى امتداد الشاطئ	
نظام عامل	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	5.1.5.2. تطوير أنظمة الاتصال وطلب إنقاذ مراكب الصيد التقليدي والشاطئي		
النصوص صودق عليها	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري،	5.2.1.1. اعتماد نصوص تطبيقية لمدونة البحرية التجارية على المجال العمومي البحري	5.2.1. استكمال النصوص القانونية الضرورية لحكمة المجال العمومي البحري مع مراعاة متطلبات حماية الأنظمة البيئية والمائية	5.2. تحسين الحكامة على الشاطئ وفي المجال العمومي البحري
تقرير تقييم	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة البيئة والتنمية المستدامة	5.2.2.1. إنجاز تقييم البنية المؤسسية الحالية للتعريف بالمخطط الرئيسي لاستصلاح الشاطئ	5.2.2. إعداد خطة شغل المجال العمومي البحري بما يتماشى مع المخطط الرئيسي لاستصلاح الشاطئ الموريتاني	
المخطط الرئيسي لاستصلاح الشاطئ تم تحديثه	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، وزارة البيئة والتنمية المستدامة	5.2.2.2. مواكبة تحديث واعتماد وتنفيذ المخطط الرئيسي لاستصلاح الشاطئ		
المخطط الرئيسي تم إعداده واعتماده	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.2.2.3. إعداد مخطط رئيسي لتنمية وتسيير المجال العمومي البحري على مجموع مياه البحر مع مراعاة المخطط الرئيسي		

			لاستصلاح الشاطئ		
<i>المنظومة تم وضعها</i>	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.2.2.4. تعزيز منظومة متابعة ومراقبة استخدامات المجال العمومي البحري (شرطة الدومين البحري مع مراعاة المخطط الرئيسي لاستصلاح الشاطئ)		
<i>الخطة تم إعدادها</i>	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.3.1.1. إعداد خطة استصلاح الفضاء البحري	5.3.1. إجراء استصلاح المجال البحري من أجل الجمع بين مختلف المستخدمين	5.3. تعزيز حماية البيئة البحرية
<i>نظام البيانات جاهز</i>	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.3.1.2. إعداد منظومة بيانات جغرافية حول استخدامات البحر		
<i>عدد الحملات المنجزة</i>	2019 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.3.2.1. تنظيم حملة تحسيسية وإعلامية حول المخاطر التي يتعرض لها البحر	5.3.2. تطوير ثقافة الوقاية لدى جميع الفاعلين من أجل النهوض باليقظة البيئية وتخفيف مخاطر التلوث	
<i>عدد الورش والاجتماعات</i>	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	5.3.2.2. تعميم ونشر خارطة المناطق الحساسة		
<i>المركز بدأ عمله</i>	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.3.3.1. إنشاء مركز لمكافحة التلوث	5.3.3. تطوير وسائل التدخل (ترتيبات وإجراءات وطنية ودولية، التنسيق، التحسيس تكوين الفاعلين والمستخدمين)	
<i>المشروع تم اعتماده</i>	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.3.3.2. تحديث واعتماد مشروع خطة حول التلوث البحري		
<i>عدد المنظومات القائمة</i>	2016 – 2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز	5.3.3.3. تعزيز منظومة معالجة		

		والنقل، المنطقة الحرة بانواذيبو	الزيوت المستعملة ومخلفات المحروقات في الموانئ		
<i>السياسة تم اعتمادها</i>	2015 – 2017	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة البيئة والتنمية المستدامة	5.3.3.4. وضع اللمسات الأخيرة على السياسة الوطنية في مجال مكافحة المواد الملوثة		
<i>الإستراتيجية تم اعتمادها</i>	2015 – 2017	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة البيئة والتنمية المستدامة	5.3.4.1. الإسهام في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقيام وتسيير شبكة وطنية خاصة بالمناطق البحرية المحمية	5.3.4. إعداد آليات لوقاية وحماية المناطق البحرية والشاطئية الحساسة	
<i>الإطار التنظيمي تم اعتماده</i>	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز والنقل	5.4.1.1. تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يخضع له النقل البحري	5.4.1. إعداد الأدوات القانونية والمؤسسية والعملية التي تتطلبها شعب الإنتاج	5.4. تطوير النقل البحري والنهري
<i>نظام التسيير تم اعتماده</i>	مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز والنقل	5.4.1.2. إعادة تنشيط تسيير ومراقبة حركة البضائع		
<i>السياسة تم اعتمادها</i>	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز والنقل، منظمة استثمار نهر السنغال	5.4.2.1. إعداد سياسة متخصصة في مجالات النقل البحري والنهري في موريتانيا	5.4.2. تحديد الوسائل اللوجستية الضرورية لتطوير أنشطة النقل البحري والنهري	
<i>الخطوط أنشئت</i>	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز والنقل، الفاعلون	5.4.2.2. تشجيع إنشاء خطوط بحرية انطلاقا من موريتانيا باتجاه الشمال والجنوب		
<i>اللجان أنشئت</i>	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز والنقل، المهنيون	5.4.2.3. وضع لجان لاعتماد المهن المساعدة		
<i>عدد المهن المساعدة التي تم إنشاؤها</i>	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة التجهيز والنقل، المهنيون	5.4.2.4. تطوير المهن البحرية المساعدة		

عدد المستندات المطابقة للقانون	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.5.1.1. تطبيق النظم المتعلقة ببراءة الاختراع الخاصة بإركاب البحارة على متن السفن الأجنبية	5.5.1. تعزيز تطبيق النصوص المتعلقة ببراءة الاختراع والرقابة والتفتيش وأمن الطواقم	5.5. تطوير تسيير عمال البحر
قاعدة بيانات عاملة	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	5.5.2.1. وضع نظام معلوماتي شفاف لمتابعة وتسيير حركات إركاب البحارة	5.5.2. وضع نظام لتسيير حركات إركاب البحارة	
النظام تم وضعه واعتماده	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، صندوق الضمان الاجتماعي، الاتحادية الوطنية للصيد	5.5.3.1. وضع نظام حديث وموحد للخدمات الاجتماعية والتضامنية لصالح عمال البحر (صندوق تضامن، تأمين، معاشات)	5.5.3. خلق إطار للتعبير عن التضامن بين مختلف الفاعلين في القطاع (صندوق تضامن عمال البحر)	
الاتفاقية تم التوقيع عليها	2015 – 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، الاتحادية الوطنية للصيد	5.5.3.2. تحديث الاتفاقية الجماعية للعمل البحري		
البطاقة جاهزة	2015 – 2016	وزارة الصيد	5.5.4.1. العمل بنظام البطاقة المهنية الأمانة لبحارة الصيد التقليدي والشاطئي	5.5.4. تحديد إطار تنظيمي أو تعاقدي ملائم لبحارة الصيد التقليدي والشاطئي	
إصدار مدونة الصيد في الجريدة الرسمية	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.1.1.1. مأسسة خطط الاستصلاح كأسلوب للتسيير على المستوى التشريعي	6.1.1. تعزيز دور خطط الاستصلاح في نظام الحكامة	6. المحور السادس: تعزيز الحكامة الرشيدة للصيد
					6.1. اعتماد الإطار القانوني

	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.1.2.1. التأكيد على مبدأ المقاربة التشاركية في تسيير المصايد	6.1.2. تأكيد مبادئ التشاور والمشاركة في تنمية وتسيير القطاع	
عدد النصوص التنظيمية المصادق عليها	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.1.3.1. اعتماد نصوص تطبيق مدونة البحرية التجارية فيما يتعلق بالدومين العمومي البحري	6.1.3. مؤسسة مسارات اتخاذ القرارات المناسبة	
نسبة تغطية الرقابة للمنطقة الاقتصادية الخالصة وعدد السفن المخالفة التي تم توقيفها	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، خفر السواحل الموريتانية	6.1.4.1. تعزيز منظومة الوقاية ومكافحة الصيد المحظور	6.1.4. تعزيز منظومة الوقاية ومكافحة الصيد المحظور	
عدد الاتفاقيات المصادق عليها	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.1.5.1. إدماج ترتيبات الاتفاقيات الإقليمية والدولية على مستوى التشريع الوطني	6.1.5. إدخال تدابير تنظيمية ملائمة من أجل تطبيق الاتفاقيات شبه الإقليمية والإقليمية	
الهيئات تم وضعها وتفعيلها	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الاتحادية الوطنية للصيد	6.2.1.1. وضع هيئات تشاور متخصصة لكل نوع من المصايد كأداة لمواكبة تنفيذ خطط الاستصلاح	6.2.1. وضع هيئات متخصصة للتشاور حول كل نوع من المصايد كأدوات لمواكبة وتنفيذ خطط الاستصلاح	6.2. النهوض بالتشاور مع أصحاب المهنة والفاعلين الآخرين والشركاء
اللجنة تم وضعها وتفعيلها	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الاتحادية الوطنية للصيد	6.2.2.1. تعاون لجان المصايد مع المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية المصايد	6.2.2. تنسيق لجان المصايد وتعاونها مع المجلس الاستشاري لاستصلاح وتنمية المصايد	
عدد اللجان متساوية الأطراف	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري، الاتحادية الوطنية للصيد	6.2.3.1. اعتماد مقاربة تشاركية من أجل إلزام الأطراف المعنية بتسيير القطاع	6.2.3. العمل بالمقاربة التشاركية لتحميل الأطراف المعنية لمسؤولياتها تجاه تسيير القطاع	

عدد اجتماعات التشاور مع الشركاء	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	6.2.4.1. تعزيز آلية التشاور والتنسيق مع الشركاء الفنيين والماليين وفقا لإعلان باريس حول المساعدات الإنمائية العمومية	6.2.4. تعزيز آليات التشاور والتنسيق مع الشركاء الفنيين والماليين للقطاع وفقا لإعلان باريس حول فاعلية المساعدات العمومية من أجل التنمية	
عدد الاجتماعات المنعقدة	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري / مبادرة الشفافية في قطاع الصيد	6.3.1.1. القيام بحملة تعريف ومناصرة دولية تخدم الشفافية في قطاع الصيد	6.3.1. مواكبة وضع مبادرة خاصة بشفافية قطاع الصيد	6.3. النهوض بالشفافية
خارطة الطريق تم اعتمادها	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري / مبادرة الشفافية في قطاع الصيد	6.3.1.2. اعتماد خارطة طريق لدمج مبادئ الشفافية في قطاع الصيد		
محاضر الاجتماعات	2015 - 2016	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية	6.3.2.1. تنظيم العمل التحسيبي للإدارات العمومية فيما يتعلق بخواص قطاع الصيد ومن أجل التكفل بالحكمة الاقتصادية للقطاع	6.3.2. تنظيم الأطراف المعنية وتعزيز قدرات التفاوض والالتزام بأهداف واضحة وأنشطة دقيقة	
عدد الورش والملتقيات المنظمة	2015 - 2016	وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية، الاتحادية الوطنية للصيد	6.3.2.2. تنظيم ندوات وورش تحسيسية حول مسار تخصيص رخص النفاذ وتحديات تتبع الموارد المعبأة		
عدد البيانات المنشورة	2015 - 2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.3.3.1. تعزيز النفاذ إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بأداء القطاع	6.3.3. التواصل حول قطاع الصيد	

مواقع الويب العاملة	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، جميع الهياكل	6.3.3.2. تطوير مواقع على الشبكة تخص مختلف الهياكل		
تقرر نشاط	سنوي	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.3.3.3. نشر تقرير حول النشاط السنوي للقطاع		
صياغة واعتماد المرسوم	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.4.1.1. إعداد واعتماد مرسوم حول تنظيم وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.4.1. إعادة تركيز مهام الإدارة المركزية على الوظائف الأساسية	6.4. تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي
التنظيم الهرمي	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.4.1.2. إيجاد إدارة قريبة من المواطن		
المرصد أنشأ وبدأ عمله	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، مشروع البنك الدولي	6.4.2.1. إنشاء مرصد خاص بالقطاع	6.4.2. ترسيخ وظيفة الإشراف الاستراتيجي في القطاع	
تقرير المتابعة والتقييم جاهز	2015 - 2016	وزارة الصيد والاقتصاد البحري وجميع هياكلها	6.4.2.2. وضع نظام متابعة وتقييم نشاط مختلف الهياكل (مراقبة التسيير، رفع التقارير، نظام الإنذار المبكر)		
بطاقة لكل منصب	2015	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.4.3.1. إعداد بطاقات للمناصب والمؤهلات ذات العلاقة	6.4.3. تعزيز المصادر البشرية عبر الاكتتاب والتكوين والحوافز	
			6.4.3.2. تحديد خطة التكوين		
عدد الاكتتابات	سنوي	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة المالية	6.4.3.3. اكتتاب أو إعادة انتشار العمال		
			6.4.3.4. اعتماد آلية دائمة للحوافز وتسيير المسار المهني		
المصلحة بدأت تعمل	مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.4.4.1. دعم مصالح تنفيذ الاستراتيجية	6.4.4. دعم مصالح تنفيذ الاستراتيجية	

جميع الالتزامات المالية لموريتانيا تجاه الهيئات تم الوفاء بها	مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة المالية	6.5.1.1. متابعة احترام التزامات موريتانيا تجاه هيئات التسيير وضبط الصيد	6.5.1 المشاركة في الهيئات الدولية	6.5. تطوير التعاون في مجال التسيير
التقرير جاهز	حسب الدورة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.5.1.2 المشاركة في التظاهرات الدولية والإقليمية ذات الطابع العلمي أو الاقتصادي والمتعلقة بالصيد والاقتصاد البحري		
التقرير جاهز	حسب الدورة	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	6.5.2.1 مشاركة الهياكل في مختلف فرق العمل الفني في مجال التفكير والبحث أو العمل	6.5.2 إعادة تنشيط الاتفاقيات الثنائية مع الهيئات المكلفة بالبحوث والتكوين والمراقبة والتفتيش الصحي	
محاضر اجتماعات المتابعة	مستمر	وزارة الصيد والاقتصاد البحري ، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	6.5.2.2 إعداد / تنشيط ابروتوكول التعاون بين الهياكل المعنية		

